كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

اختلاف الحكم النحويِّ بين أسماء الذوات وأسماء المعاني

"عرضًا ودراسة "

إعداد

د/ حمدي عبدالحميد أحمد عبد العواض

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون الجزء الثاني ٢٠١٧م)

مُقدمة

الحمد لله واضع الأرض ورافع السماء ، ومعلم آدم الأسماء ، تُسبح له السماوات السبع والأرض وما فيهن من أشياء ، له الأسماء الحسنى ، وله الكبرياء ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله ، اللهم صلِّ وسلم عليه وعلى صحبه الرحماء فيما بينهم ، والأشداء على الأعداء.

أما بعد ،،،

فإن ما يُعنى به علم النحو هو الأثر الناتج عن التركيب لبيان العلاقات والنسب بين أجزائه ، ويحدث من التضام بين أجزاء التراكيب نسبٌ قد تكون نسبًا خبرية أو إنشائية حسب مطابقة النسبة الكلامية للواقع الخارجي ، والإسناد هو الرابط بين أجزاء الكلمة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية . والجملة الخبرية تتكون من ركنين رئيسين : حكم، ومحكوم عليه،والمحكوم عليه لا بد يكون اسمًا، والحكم قد يكون بالاسم ، أو الفعل ، ثم يأتي بعد ذلك دور الحرف في الربط ، و إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، أو تأكيد المعنى المراد من التركيب وبهذا استحق الاسم أن يكون أشرف أجزاء الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ؛ لحصول التركيب من نوعه ؛ إذ يخبر به وعنه دونما حاجة إلى صاحبيه ، وللاسم أقسام تفريعات عديدة، وخصائص كثيرة . فالاسم منه نكرة ، ومعرفة ، ومنه مذكر ومؤنث ، ومنه ظاهر ومضمر ، ومنه صحيح ومعتل ، ومنه معرب ومبني ، ومنه جامد و مشتق ، ومنه اسم صفة ، واسم غير صفة ، ومنه اسم ذات واسم معنى ، إلى غير ذلك من التقسيمات والتفريعات ... ، ولكل نوع من هذه الأقسام والتفريعات

أحكامه التي يختص بها وتميزه عن قسيمه والاسم نوع جنسه الكلمة ، فكلما دنا من أحد قسيميه ؛ تأثر به في الحكم الخاص به كبنائه إذا أشبه الحرف ، وكمنعه الصرف إذا أشبه الفعل . من هنا خطرت لي فكرة البحث فعمدت إلى دراسة الأسماء المتصلة بالفعل من أسماء المعاني لبيان أحكامها ، وهل اختلف حكمها عن حكم أسماء الجواهر ، والأعيان ، والذوات من الأسماء التي لم يخامرها معنى الفعل ، فعزمت على جمع متناثر هذه المسائل من كتب النحو ، والتفسير ، واللغة ، والقراءات ، وعلوم القرآن الكريم ، وكان في مقدمة هذه الكتب والمصادر ، كتاب معاني القرآن للفراء كونَه أوَّل مؤلَّف في المعاني ، وهو يمثل رأس مدرسة لها دورها في التقعيد النحوي وهي المدرسة الكوفية ، فقد ظهر في معاني الفراء اختلاف الحكم النحوي بين هذين الاسمين ، وكذلك كتاب سيبويه،وغيرهما من كتب النحاة والمفسرين ؛ فكانت هذه الدراسة بعنوان :

اختلاف الحكم النحويِّ بين أسماء الذوات وأسماء المعاني

" عرضاً ودراسة "

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب منها :

أولاً : جمع المسائل التي اختلفت فيها أحكام أسماء الذوات ،وأسماء المعاني من بطون الكتب في بحث موجز كي يسهل الرجوع إليها وتتيسر الإفادة منها .

ثانيـا : إبراز مدى تأثر الاسم في أحكامه الخاصة عندما وجد فيه معنى الفعل وكيف امتاز بهذا المعنى عن نظيره من أسماء الذوات .

ثالثاً : تحديد المراد بمصطلح الفعل والذي تعددت إطلاقاته واختلفت في استعمال الكوفيين ، فقد أكثر الفراء من استعماله في الأسماء المتضمنة معنى الحدث في مقابل أسماء الذوات .

رابعًا : ما لهذا الموضوع من دور في تفسير ظواهر نحوية مثل : المطابقة . والاقتران ، والفصل، والحذف، وغيرها .

ولم أجد . فيما أعلم . دراسة اهتمت بإبراز اختلاف الحكم النحوي بين هذين الاسمين .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث.

أما **المقدمة** ؛ فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع والداعي إلى اختياره . ومنهجه وخطة السير فيه .

وأما **التمهيد**؛ فعنوانه: أسماء الذوات وأسماء المعاني .

وأما **المبحث الأول**؛ فعنوانه : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والمصادر .

وأما **المبحث الثاني** فعنوانه : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والأوصاف

وأما **المبحث الثالث** فعنوانه : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات وبين المصادر والأوصاف معًا .

أما **الخاتمة** فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وأما **الفهارس** فقد جعلت فهرسًا لمصادر البحث وآخر لمحتوياته .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي ؛ فقد تقصيت المسائل موضوع البحث ودراستها دراسة وصفية ، وقد جاء ترتيب المسائل حسب ترتيب أبواب النحو المنظوم في ألفية ابن مالك نظرًا لما اقتضته طبيعة الدراسة .

والله . سبحانه . أسأل التوفيق ، وأن يجزيني ثواب ما أمضيت فيه من وقت ، وما بذلت فيه من جهد ، وأن ينفع مطالعه من باحثي العربية أجمعين .

التمهيد

أسماء الذوات وأسماء المعاني

أولاً ـ أسماء الذوات .

أسماء الذوات ، أو الجواهر[١] ، أو الأعيان ، أو الجثث ، أو الأسماء الموضوعة كلها بمعنى .

والمراد باسم الذات : ما دل على معنى يقوم بذاته ، وكان شخصًا يدركه البصر ، وهو أشخاص نحو : محمد ، أو علي ، أو أجناس نحو : رجل ، وفرس ـ ودار.[٢]

قال الشاطبي : "واسم العين عند النحاة: الاسم الواقع على مُعايَن البصر، وهي الجثة "[٣] .

وهو خلاف المصدر ، والوصف من الأسماء المتصلة بالفعل ، فالمصدر اسم للحدث ، والوصف ذات مُبْهمَة يقوم بهَا معنى معِين .[٤]

وقد استخدم سيبويه مصطلح الأسماء الموضوعة مرادًا بها غير المصدر والمشتق فقال : "و(مَوحَد) فتحوه ؛ إذ كان اسمًا موضوعًا، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أن عمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء".[٥]

---

(١) انظر : الكتاب ١١٧/٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٨/٢،٢٨٧،٣٥٥ .

(٢) انظر : التخمير ١٦٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ،والكليات ص ٨٤ .

(٣) المقاصد الشافية ٢٥٣/٣ .

(٤) انظر : الكليات ص ٨٦،١٠١١ .

(٥) الكتاب ٩٣/٤.

وكذلك استخدمه الفراء[١] في أكثر من موضع [٢] . قال الفراء : " وَإِذَا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عَمْرو، وَمُحَمَّد ...)[٣]

واستخدم معه أيضًا الاسم المُصرَّح ، والاسم الثابت . كل ذلك ليخرج به الأسماء التي بمعني الفعل التي تقابل الأسماء الخالية من معناه .[٤]

جاء في رسالة الملائكة : " فأما ألف القطع فإنها دخلت على الأسماء الموضوعة أكثر من دخولها على الأسماء الجارية على الفعل؛ إذ كانت لا توجد في اسم الفاعل ، وإنما توجد في ضرب واحد من المصادر وهو مصدر أفعل مثل الإكرام والإحسان "[٥]

فتشمل الأسماء الموضوعة الأسماء المحضة من أعلام الأشخاص نحو : محمد ، ومكة ، وتشمل الأجناس نحو : إبل ، وفرس .[٦]

قال الفراء : " ثم يأتي نوع آخر من الجمع مثل : الشاء ، والبقر ، والحصى ، فهذا اسم موضوع ."[٧]

---

(١) استخدم الفراء الاسم الموضوع أيضًا في أسماء الأصوات نحو : الدعاء ، والنداء ، والبكاء ، انظر : المقصور والممدود ص٢٥ .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث ص٦١ ، ومعاني القرآن ١/١٢٥، ٤٠٩ ، ٢/٦٢، ٣٥٢ ، ٣/٢٨ والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ١٧٤ .

(٣) معاني القرآن ١/٤٠٩ .

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٨ ، ٣/ ٢١٥.

(٥) رسالة الملائكة للمعري ص ٨٨ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٠٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٢٩ .

(٧)المذكر والمؤنث ص ٦١ .

وقال : " إنما يجوز أن توحد صفة الجمع، إذا كان اسمًا مأخوذًا من فعل، ولم يكن اسمًا مصرحًا مثل: رَجُل وامرأة "[١].

فأسماء الذوات هي الأسماء غير المتصلة بالفعل سواء أكانت أعلام أشخاص أم أجناسًا، ليست بالمصادر أو الصفات . وإن تعددت الاصطلاحات كالأسماء الموضوعة ، أو الجواهر ،أو الجثث ،أو الأعيان .

ثانياً ـ أسماء المعاني :

أسماء المعاني ، أو أسماء الحدثان ، أو أحداث الأسماء أو الفعل ، كلها بمعنى .[٢] .

وهي الأسماء التي يكون بها معنى الفعل ، وتتصل به، من جهة اشتقاقه منها ، وهي المصادر ، أو أنها تجري على الفعل، وهي الأوصاف المشتقة . [٣]

فاسم المعنى : َ هُوَ مَا دلّ على غير الذَّات بِلَا قيد : كقيام وقعود . [٤]

واسم المعنى ليس له شخص ؛ فلا يدرك بالحواس ، وإنما يدرك بالعقل ، ولا يقوم بنفسه، بل يقوم بغيره [٥] .

قال الشاطبي: " وأسماء المعاني هي : الأفعال والأعراض والصفات القائمة بالذوات والجثث "[٦].

---

(١) معاني القرآن ٢٦٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٤،١٢/١ ، والأصول في النحو ٣٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩١،١٩٠ ، والمقاصد الشافية ٢١٣/٣ .

(٣) انظر : رسالة الغفران ص ٢٤٦ .

(٤) انظر: الهمع ١/ ٢٩ .

(٥) انظر : التخمير ١٦٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢/١ ، والكليات ص٨٤٢ .

(٦) المقاصد الشافية ٣/ ٢٥٣ .

فأسماء المعاني: هي ألفاظ أحداث الأسماء مجردة ، أو متلبسة بذات مبهمة ، أو معنى تجري عليه وتوضحه فاعلا أو مفعولا ، فتشمل المصادر ، والأوصاف [١] .

١ـ المصادر :

المصدر : هو اسم ما دلَّ عليه الفعل بحروفه .[٢]

قال ابن الناظم " والمراد بالمصدر اسم المعنى المنسوب إلى الفاعل، أو النائب عنه، كالأمن، والضرب، والنخوة، فإنها أسماء المعاني المنسوبة، في قولك: أمن زيد، وضُرب عمرو".[٣]

فالمصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام ، وهذا الحدث يقتضي فاعلا أو مفعولا ، أو فاعلا فقط ، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله . [٤]

والمصدر أحد ما يراد بمصطلح الفعل عند الكوفيين مع إطلاقهم مصطلح المصدر[٥].

---

(١) انظر : التخمير ١٦٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ، والكليات ص ٨٤٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٢١٢.

(٣) شرح الألفية ص ١٩٠ .

(٤) انظر : الكليات ص٨١٦ .

(٥) يطلق الفعل عند الكوفيين ويراد به المصدر ، والخبر المشتق ، والحال . انظر : معاني القرآن ١/ ٤٥ ، و المدارس النحوية للسامرائي ص ١١٦،١٢٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي ص٥٢،٥٣ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ١٨٣.

قال الفراء : "وقوله [١]: {رَبِّ السِّجْنُ } السِّجن: الْمَحْبِسُ. وهو كالفعل. وكل موضع مشتق من فعلٍ فهو يقوم مقام الفعل كما قالت العرب: طلعت الشمسُ مَطْلَعًا وغَرَبت الشمس مغربًا، فجعلوهما خلفًا من المصدر وهما اسمان، كذلك السِّجن. ولو فتحت السِّين لكان مصدرًا بينًا "[٢] .

وأينما وجد الحدث في لفظ الأسماء، أطلق عليه الكوفيون مصطلح الفعل . فيطلقونه على المصدر[٣] ، وعلى الوصف المشتق[٤] ، وعلى الحال [٥].

وقد سبق الخليل بن أحمد، وسيبويه الكوفيين إلى إطلاق مصطلح الفعل على المصدر .[٦]

قال سيبويه : " وقالوا: قُتُّه قَوْتًا. والقُوت: الرزق، فلم يدعوه على بناء واحد، كما قالوا: الحَلَب في الحليب والمصدر،وقد يقولون الحَلَب وهم يعنون اللبن. ويقولون: حلبت حلَبًا يريدون الفعل الذي هو مصدر".[٧]

وقال الجرجاني : " الفعل الاصطلاحي: هو لفظ (ضَرَب) القائم بالتلفظ، والفعل الحقيقي: هو المصدر، كالضرب مثلًا. "[٨]

---

(١) من الآية رقم (٣٣) في سورة يوسف .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤،٣٠٣،٣٢١ ، ٢/ ٤١١.

(٤) انظر: السابق ١/١٢،١٨٥ .

(٥) انظر : السابق ١/٥٥،١٦٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ١٢٠ ، ٤ / ٤٢.

(٧) السابق ٤/٤٢.

(٨) التعريفات ص ١٧٥ .

٢ـ الأوصاف :

النوع الثاني من أسماء المعاني هو الوصف .

وهو : ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود [١] .

لكن هذه الذات مبهمة ، والوصف معتبر فيه المعنى المعين القائم بتلك الذات المبهمة. [٢]

قال الرضي :" وأما قولهم : النعت دالٌّ على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معيِّنًا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصًا له وكونه إيَّاه . "[٣]

جاء في الكليات في الحديث عن الاسم وبيان المراد بالصفة : " وَإِمَّا أَن يوضع لذات مُبْهمَة يقوم بهَا معنى معِين على أَن يكون قيام ذَلِك الْمَعْنى بأية ذَات كَانَت من الذوات مصححًا للإطلاق فَهَذَا الْقسم هُوَ الصّفة إِذْ مَدْلُوله قَائِم بِغَيْرِهِ لَا بِنَفسِهِ؛ لِأَنَّهُ مركب من مَفْهُوم الذَّات المبهمة وَالْمعْنَى، وَقيام الْمَعْنى بِغَيْرِهِ ظَاهر، وَكَذَا الذَّات المبهمة معنى من الْمعَانِي، إِذْ لَا اسْتِقْلَال لَهُ بِنَفسِهِ فَيقوم بِغَيْرِهِ" [٤]

وهذا المعنى كما يقوم بالذات يقوم بالمعاني أيضًا.

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٢٢/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٨/١ ، والكليات ص ٨٤٢،٨٦ .

(٣) شرح الكافية ١ /٣٨ .

(٤) الكليات ص٨٦،٨٧ .

قال ابن يعيش : " و(مفهومٌ)، و(مُضْمَرٌ)، من صفات المعاني؛ ألا تراك تقول: هذا معنًى مفهومٌ، وحديثٌ مضمرٌ، أي: غيرُ بادٍ للأفهام، والمرادُ أنّ المعاني توصَف كما توصَف الأعيانُ ."[1]

فأسماء المعاني سواء أكانت مصادر أم صفات ،لا تقوم بنفسها بل تقوم بغيرها ، وهي بذلك تخالف أسماء الذوات .

(١) شرح المفصل ٩٢/١ .

المبحث الأول

اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والمصادر

١ـ عود الضمير مفرداً على المثنى والمتعدد من اسم المعنى

يطابق الضمير مرجعه إفرادًا ، وتثنية ، وجمعًا ، ولا يُفرد الضمير العائد على غير المفرد إلا بتأويله باسم الإشارة المشار به إلى المذكور من الكلام السابق ؛ وذلك لكثرة التأويل في اسم الإشارة. (١) ومنه قول رؤبة :

فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَقْ ∴ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ (٢)

قال أبو عبيدة :" قلت لرؤبة: إن كانت خطوط فقل: كأنها، وإن كان سواد وبلق فقل: كأنهما، فقال: كأنّ ذاك . ويلك . توليع البهق ". (٣)

وقد أجاز الفراء عود الضمير مفردًا على غير المفرد من غير التأويل المذكور ، لكن بشرط أن يكون مرجع الضمير من المثنى المفرق ، والجمع المتعدد اسم معنى مصدرًا أو متأولاً به ، فقال في بيانه معنى قوله تعالى (٤) : {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} :" (بَيْنَ) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنّما صلحت مع (ذلِكَ) وحْدَه لأنه فِي مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان بـ (ذلك) و (ذاك)... وإنما

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٨٠ ، والبحر المحيط ٤١٦/١ ، وخزانة الأدب ٨٩/١ . ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٥/٨ .

(٢) الرجز في ديوانه ص ١٠٤ ، ومجاز القرآن ٤٢/١ ، ومجالس ثعلب ٣٧٥/٢ . والبلق : سواد وبياض ، والتوليع : استطالة البلق ، والبهق : بياض يعتري الجسم يخالف لونه ، وليس بالبرص . ، والشاهد : كأنه ، حيث أفرد الضمير وقبله جمع ، ومثنى ، إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة . ورواية الديوان (كأنها).

(٣) مجاز القرآن ٤٤/١ .

(٤) من الآية رقم (٦٨) في سورة البقرة .

المعنى فِي الاسمين اللذين ضَمَّهما ذلك: بين الهرم والشباب. ولو قال فِي الكلام: بين هاتين، أو بين تَيْنِك، يريد الفارض والبكر كان صوابًا، ولو أعيد ذكرهما لم يظهر إلا بتثنية ؛لأنهما اسمان ليسا بفعلين، وأنت تقول فِي الأفعال فتوحِّد فعلهما بعدها.فتقول: إِقْبالك وإِدْبارُك يَشُقُّ على، ولا تقول: أخوك وأبوك يزورُنِي " [١].

فالأفعال وإن اختلفت أجناسها يشملها جميعًا لفظ الفعل .

قال الزمخشري : " كما جعلوا (فَعَل) نائبًا عن أفعال جمَّة تذكر قبله: تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالاً كثيرة وقصة طويلة ". [٢]

ففرَّق الفراء بين أسماء الذوات وبين أسماء المعنى ؛ فأجاز عود الضمير مفردًا على غير المفرد من أسماء المعنى ، ولم يجز ذلك في غير أسماء المعنى إلا بتأول المعنى فيها ، قال في بيانه معنى قوله تعالى[٣]{وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ} ." إن شئت جعلت الليل والنهار كالفعلين لأنَّهما ظُلْمة وضوء، فرجعت الْهَاء فِي (فيه) عليهما جميعًا، كما تقول:إقبالك وإدبارك يؤذيني ؛لأنهما فعل، والفعل يَرَدّ كثيره وتثنيته إلى التوحيد، فيكون ذَلِكَ صوابًا" .[٤]

فكما أن المصدر يدل على القليل والكثير بلفظ واحد ، فكذلك أجناسه المختلفة يضبطها جميعا الفعل الواحد [٥].

---

(١) معاني القرآن ١/٤٥ .

(٢) الكشاف ص ٨١.

(٣) من الآية رقم (٧٣) في سورة القصص .

(٤) معاني القرآن ٢/٣٠٩،٣١٠ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء١/٣٣٥ ، ٣/٢٧ ، والمقاصد الشافية ٣/٢٤٥.

قال الفراء : (الفعل فِي كثرة أسمائه يضبطه الفعل، ألا ترى أنك تَقُولُ: إقبالك وَإدبارك يغمني وهما اثنان ؟!)[١]

وقد وافق الفراء في هذا جماعة منهم : الطبري ، والنحاس ، والواحدي والقرطبي [٢].

قال الواحدي : " تقول في الأفعال: إقبالك وإدبارك يشق علي، فتوحد فعلهما بعدهما، ولا تقول: أخوك وأبوك يزورني ؛ لأن الأفعال وإن اختلفت حركاتها جنس واحد، وليست كالأسماء التي يخالف بعضها بعضًا " [٣]

والخلاصة أن الضمير يعود على المثنى المفرق ، والجمع المتعدد مفردًا بتأويله باسم الإشارة ، واسم الإشارة مؤول بالمذكور ، تستوي في هذا أسماء المعاني ، وأسماء الذوات . لكن يجوز إفراد الضمير العائد على غير المفرد من أسماء المعاني من وجه آخر وهو اعتبار جنس المصدر لا باعتبار المذكور من نوعيه ، أو أنواعه ، فالأفعال وإن كثرت ينتظمها جميعًا لفظ الفعل .

٢ ـ الإخبار بالمصدر عن اسم الذات

(١) معاني القرآن ٢٧/٣ .

(٢) انظر : جامع البيان ٣٦٧/١١ ، ٦١٣/١٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٩٥/٥ ، والتفسير البسيط ٢٠/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٥١٥/١٨ .

(٣) التفسير البسيط ٢٠/٣ .

الخبر المفرد هو نفس المبتدإ في المعنى نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم ، ولا يقع المصدر خبرًا عن اسم الذات، إلا على سبيل الاتساع والتجوز ؛ لأن اسم المصدر يخلو من الدلالة على الذات ،فمدلوله الحدث فقط ؛ فهو مغاير للمبتدإ. (١)

وكما سمع الإخبار بالموصول عن اسم المعنى من نحو قوله تعالى (٢) : {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ}، سمع ـ أيضًا ـ الإخبار بالمصدر صريحًا ومؤولاً عن اسم الذات ، ومنه قول الشاعر(٣):

لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ∴ ولكنما الفِتْيَانُ كلُّ فَتًى نَدِي

وقوله (٤) :

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٥٤/١،٢٥٥ ، والارتشاف ٣/ ١١٢٦ ، والمقاصد الشافية ٤٣٨/٣، ٤٤١ . ومعاني النحو ١٩٣/١ وما بعدها .

(٢) من الآية رقم (١٧٧) في سورة البقرة .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ ، ومغني اللبيب ٣٤٧/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٩٧/٨ .وذكر البغدادي أنه ملفق من مصراعين من بيتين لابن أبيض ، وهما :

لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ∴ وتَعْظُمَ أَبْدَانُ الرجالِ من الهَبْرِ

ولكنما الفتيانُ كلُّ فَتًى نَدِي ∴ صبورٌ على الآفات في العسر واليسرِ

والشاهد : (الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى) حيث أخبر بالمصدر المؤول وهو اسم معنى عن اسم الذات (الفتيان).

(٤) البيت من البسيط ، وهو للخنساء في ديوانها ص ٤٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٧/١ والمقتضب ٢٣٠/٣ ، والشاهد : (هي إقبال وإدبار) حيث أخبر عن اسم الذات وهي الناقة الوالهة باسمي المعني (إقبال وإدبار) على سعة الكلام بجعل العين نفس الحدث مبالغة .

تَرْتَـعُ مـا رَتَعَـتْ حتَّـى إذا ادَّكـرتْ ∴ فإنَّمـــا هـــى إقبـــالٌ وإدبـــارُ

وقد خُرِّج هذا على أوجه منها :

١. أن تجعل الذات نفس الحدث مبالغة لكثرة وقوع الحدث منها ، وهذا ما قال به الفراء ، والفارسي . في التعليقة . وابن جني ، وابن مالك . في شرح التسهيل . واختاره الرضي . (١)

قال الفراء : " من كلام العرب أن يقولوا:إنما البِرُّ الصادق الَّذِي يصل رحمه، ويُخفي صدقته . فيجعل الاسم خبرًا للفعل ، والفعل خبرًا للاسم ؛ لأنه أمرٌ معروف المعنى " (٢)

وقال : " يكون المصدر يكفي من الأسماء، والأسماءُ من المصدر إِذَا كَانَ المعنى مستدلا عَلَيْهِ بِهما أنشدني الْكِسَائي:

لعمرُكَ ما الفِتيانُ أن تنبُت اللِّحى ∴ ولكنمـــا الفِتيـــانُ كـــلُّ فتـــى نـــدِي

فجعل خبر الفتيان (أن) وهو كما تَقُولُ: إِنَّما السخاء حاتم، وإِنّما الشعر زُهَيْر". (٣)

وأجاز ذلك الوجه سيبويه ، والمبرد ، والشريف المرتضى ، والزمخشري . (٤)

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٠٤،١٠٥ ، والتعليقة ٢/ ٢٤٤ ، والخصائص ٢/ ٢٠٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٥ .

(٢) معاني القرآن ١/ ١٠٤ .

(٣) السابق ١/ ٤٢٧.

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٣٣٦،٣٣٧ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠١ ، والكشاف ص ١٠٩ .

٢. أن يكون التجوز بحذف مضاف من الخبر، والتقدير في الآية : برُّ مَنْ ، وفي البيت : ذات إقبال وإدبار ؛لأن الاتساع أولي بالأعجاز من الصدور . وهذا ما أجازه جماعة منهم سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والطبري ، والزجاج ، والسيرافي ، واختاره ابن يعيش ، وقال به ابن مالك . في شرح الكافية الشافية . (١)

قال سيبويه : " وقال (عزَّ وجلَّ) :{وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر." (٢)

٣. أن يكون التجوز بحذف مضاف من المخبر عنه ، والتقدير في الآية ، ولكنَّ ذا البر ، وفي البيت : فإنما حالها ، وفي البيت الآخر : كمال الفتيان . وهذا ما أجازه جماعة منهم : الزجاج ، والشريف المرتضى ، والزمخشري ، وأبو حيان .(٣)

قال أبو حيان : "يحتمل أن يكون على حذف مضاف، التقدير: لعمرك ما كمال الفتيان أن تنبت اللحى ". (٤)

٤ . أن يكون المصدر قد وضع موضع اسم الفاعل ، فيكون الخبر نفس المخبر عنه في المعنى ، والتقدير في الآية الكريمة ، لكنَّ البارَّ ،أو البَرَّ ، وفي البيت ،

(١) انظر: الكتاب ٢١٢/١ ، ومعاني القرآن ٥٢/١ ، والمقتضب ٢٣٠/٣، وجامع البيان ٣٣٩/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٣/١، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٧/٢، وشرح المفصل ١٩٢/٢ وشرح الكافيةالشافية٦٦٦/٢

(٢) الكتاب ٢١٢/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١٣/١ ، وأمالي المرتضى ٢٠١/١ ، والكشاف ص ١٠٩ .

(٤) التذييل والتكميل ٣٤٠/٨ .

مقبلة ومدبرة وفي البيت الآخر : نابتي اللحى . وهذا ما أجازه جماعة منهم : أبو عبيدة ، والمبرد ، والطبري ، والسيرافي ، ومكي ، ونسبه أبو حيان للكوفيين (١) .

قال المبرد : " قَوله (عزَّ وَجلَّ): {وَلَكِن الْبر من آمن بِاللَّه} الْوَجْه: وَلَكِن الْبرَّ برُّ من آمن بِاللَّه ، وَيجوز أَن يوضع البر فى مَوضِع الْبَارّ " (٢)

٥ . وهو خاص بالآية الكريمة ، وهو أن يكون (الْبِرّ) اسم فاعل ، ذكر هذا العكبري ، والسمين (٣)

قال العكبري : " : الْبِرُّ هُنَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ بَرَّ يَبِرُّ، وَأَصْلُهُ بَرِرَ مِثْلُ فَطِنَ، فَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الرَّاءِ إِلَى الْبَاءِ" (٤)

والأرجح من هذه الأوجه أولها ، وهو أن تجعل الذات نفس الحدث لقصد المبالغة ، وما عداه من الأوجه متأوَّل بالحذف ، أو وضع المصدر موضع اسم الفاعل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى. (٥)

قال ابن مالك " " وقد يكون المغاير لفظًا ومعنى مشعرًا بحال تلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين، فالأول كقولك: زيد صوم، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته

(١) انظر : مجاز القرآن ٦٥/١ ، والمقتضب ٢٣١/٣ ، وجامع البيان ٣٣٩/٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٧/٢ ، والمشكل ٨٢،٨١/١ ، وارتشاف الضرب ١١٣٥/٣ .

(٢) المقتضب ٢٣١/٣ .

(٣) انظر : التبيان ١٤٣/١ ، والدر المصون ٢٤٥/٢ .

(٤) التبيان ١٤٣/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ ، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٨ .

نفس الصوم، ولا يراد بذلك: ذو صوم، لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير، وهو صوم ،لا يصدق إلا على المدمن للصوم" . (١)

والإخبار باسم المعنى عن اسم الذات على كثرة المسموع منه غير مقيس لأنه مبني على المجاز ، والمجاز لا يقاس بعضه على بعض . (٢)

٣ ـ الإخبار عن المصدر ونعته بغير المفرد من المثنى والجمع

الخبر المفرد هو نفس المبتدإ في المعنى، فالقائم في نحو: زيد قائم ، هو زيد ، وكذلك النعت الحقيقي هو نفس المنعوت في المعنى نحو : مررت برجل فاضل ، ولذا تجب المطابقة بين المبتدإ وخبره ، وبين المنعوت ونعته الحقيقي . إفرادًا ، وتثنية ، وجمعًا .

وقد أجازوا وقوع المصدر خبرًا ، و نعتًا لغير المفرد من أسماء الذوات ، نحو : الزيدون عدل ، ومررت برجال عدل (٣) .

فهل يجوز أن يخبر عن اسم المصدر بالجمع ؟ وهل يجوز أن ينعت المصدر بالجمع ؟

ذهب جماعة منهم : مكي بن أبي طالب ، وابن الأنباري إلى أنه لا يجوز هذا ؛ ولهذا لم يحسن عندهم أن تكون (أَزْوَاجٌ) في قوله تعالى (٤):" {وَآخَرُ مِنْ

(١) شرح التسهيل ١/٣٠٥ .
(٢) انظر : التفسير البسيط للواحدي ٣/ ٥١٨ ، والمقاصد الشافية ٣/٤٤١ .
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٦٤٢.٦٤٥ .
(٤) الآية رقم (٥٨) في سورة ص .

شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ} خبرًا عن (آخَر) أو نعتًا له [١] ، في قراءة من قرأ (آخَر) [٢].

قال مكي : " وَلم يحسن أَن يكون (أَزوَاج) خَبرًا عَن (آخر) لأن الْجمع لَا يكون خَبرًا عَن الْوَاحِد " .[٣]

وأجاز جماعة منهم : الفراء ، والطبري ، والنحاس ، والزمخشري ، وابن عطية ، وأبو حيَّان ، والسمين الحلبي الإخبار عن المصدر بالجمع ، و نعته به ؛ لأن اسم المعنى يدل على القليل والكثير ، وينتظم ضروبًا وأنواعًا . [٤]

قال الفراء : " وإذا كَانَ الاسم فعلًا جاز أن ينعت بالاثنين والكثير كقولك فِي الكلام: عذاب فلان ضروب شتَّى، وضربان مختلفان ". [٥]

وقال أبو حيَّان : " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (وَآخَرُ) عَلَى الْإِفْرَادِ، فَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَهُمْ عَذَابٌ آخَرُ. وَقِيلَ: خَبَرُهُ فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّ قَوْلَه (أَزْوَاجٌ) مبتدأ، و(مِنْ شَكْلِهِ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (وَآخَر) ، وَقِيلَ: خَبَرُهُ (أَزْوَاجٌ)، و(مِنْ شَكْلِه) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، وَجَازَ أَنْ يُخْبَرَ بِالْجَمْعِ عَنِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ دَرَجَاتٌ، وَرُتَبٌ مِنَ الْعَذَابِ" [٦] .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٥٣/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١٨/٢ .

(٢) هي قراءة جمهور السبعة غير أبي عمرو ، ويروى عن ابن كثير عنه أنه قرأ (وأخر) بالجمع كأبي عمرو . انظر : السبعة لابن مجاهد ص٥٥٥، والحجة للفارسي ٧٨/٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٥٣/٢.

(٤) انظر : معاني القرآن ٤١١/٢ ، وجامع البيان ٢٢٨/٢١ ، ومعاني القرآن للنحاس ١٣١،١٣٠/٦ ، والكشاف ص٩٢٩ ، والمحرر الوجيز ٥١١/٤ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٧ والدر المصون ٣٩١،٣٩٠/٩ .

(٥) معاني القرآن ٤١١/٢ .

(٦) البحر المحيط ٣٨٨/٧ .

فالمصدر يدل على القليل والكثير بلفظه المفرد ، فإذا أخبر عنه بغير المفرد ، أو وصف بغير المفرد من المثنى والجمع ، فلن تعدم المطابقة اللازمة بين المبتدأ والخبر ،أو بين النعت ومنعوته؛لأنها مطابقة من حيث المعنى .

قال أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى [1] : {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ } "وَإِنَّمَا أُفْرِدَ الْمُبْتَدَأُ لَفْظًا، لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَقَالَةِ، وَالْمَقَالَةُ مَصْدَرٌ يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، فَأُرِيدَ بِهَا هُنَا الْكَثِيرُ بِاعْتِبَارِ الْقَائِلِينَ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ الْخَبَرُ، فَطَابَقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فِي الْجَمْعِيَّةِ "[2].

والخلاصة : أنه لا مانع من جواز الإخبار عن المصدر بغير المفرد من المثنى والجمع ووصفه به خلافًا لمن منع ؛ لأن المصدر بلفظه المفرد يدل على القليل والكثير بمعناه،والمطابقة ثابتة من حيث المعنى،ومراعاة المعنى معتبرة وإذا كان يجوز الإخبار عن اسم الذات المفرد إذا كان ذا أجزاء بغير المفرد نحو: هذا الثوب أخلاق .فجواز الإخبار عن المفرد الدال بمعناه على الجمع بغير المفرد أولى.[3]

(١) من الآية رقم (١١١) في سورة البقرة .

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٢١ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٤/٤ ، وارتشاف الضرب ١١١٣/٣.

٤ـ الاستغناء بالزمان عن خبر اسم المعنى

يستغنى بالمكان عن أخبار أسماء الذوات والمعاني، نحو: زيد خلفك، والخير أمامك ، ويستغنى بالزمان عن أخبار أسماء المعاني تقول : القتال اليومَ ، والصوم غدًا .

قال سيبويه : " لا تقول: زيدٌ حينَ يأتيني؛ لأنَّ (حينَ) لا تكون ظرفًا لزيد. وتقول: الحَرُّ حينَ تأتينى، فيكون ظرفًا، لما فيه من معنى الفعل. وجميعُ ظروف الزَّمان لا تكون ظروفًا للجُثَثِ." (١)

وإنما وقعت ظروف الزمان أخبارًا عن أسماء المعاني ؛ لأن أسماء المعاني أشياء حادثة؛ فهي حركات وأفعال تحدث ثم تنقضي ، وكذلك الأزمنة أيضًا حوادث تتجدد لا تثبت ثبوت الذوات ، فيحدث بالإخبار بها عنها فائدة . (٢)

قال السيرافي : " وأمّا المصادر فإنها غير موجودة، وتحدث في أوقات، فإذا جعل ظرف الزمان لشيء من المصادر، فإنّما يدلّ على حدوث ذلك المصدر في ذلك الزمان، وفيه فائدة يجوز أن لا يعلمها المخاطب" (٣)

ولا يستغنى بظروف الزمان عن أخبار أسماء الذوات عند جمهور النحاة لعدم الفائدة ؛ لأن الغرض من الإخبار حصول الفائدة ، وما وجد من الزمان فهو

---

(١) الكتاب ١٣٦/١ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٩/١ ، ٤٥٣/٢ ، وعلل النحو ص ٢٦٧ ، والمقاصد الشافية ٢٢/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٥٣/٢ .

مشتمل على كل موجود ، والذوات كلها موجودة ، فلا فائدة بتخصيص بعضها بالأزمنة . [١]

قال ابن السراج : " واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث، نحو الضرب والحمد، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم، لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون الآخر " [٢]

وأجاز بعض النحاة وقوع الزمان خبرًا عن الجثث ،إذا كان فيه معنى الشرط ، نحو : الرُّطَبُ إذا جاء الحرُّ [٣]

وأجاز جماعة منهم ابن الوراق [٤]، وابن عبدالوارث [٥] وابن الطراوة[٦] وابن مالك [٧] وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثث إن أفاد ، وضابط الإفادة أن

---

(١) انظر : الأصول في النحو ١/ ٦٣ ، وعلل النحو ص ٢٦٧ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩ ، وارتشاف الضرب ١١٢٣/٣ ، والمقاصد الشافية ٢٢/٢ ، والتصريح ٢٠٨/١.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٦٣ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٥٩ ، وهمع الهوامع ٣٢٢/١ .

(٤) انظر: علل النحو ص ٢٦٨ .

(٥) هو : أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث الفارسي النحوي ، ابن أخت أبي علي الفارسي ، وهو الإمام في النحو بعد خاله ، ومنه أخذ ، وأخذ عنه عبدالقاهر ، وأكثر من النقل عنه في المقتصد ، وتوفي سنة (٤٢١هـ) . انظر ترجمته في : معجم الأدباء ٦/ ٢٥٢٣،٢٥٢٤ ، وبغية الوعاة ٩٤/١ ، ورأيه في المقتصد ٢٩٠/١ .

(٦) انظر رأيه في : البسيط لابن أبي الربيع ٦٠١/١ ، والتصريح ٢٠٨/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢٠ ، والألفية ص ١٦ .

يشبه اسم الذات اسم المعنى في حدوثه وقتًا دون وقت : نحو: الهلال الليلة ، والرطب شهري ربيع .[١]

والراجح رأي الجمهور في أن ظروف الزمان إنما يستغنى بها عن أخبار أسماء المعاني دون الذوات ، لتجدد أسماء المعاني في الأزمنة الحادثة ، حتى إن المعاني المستمرة لا يجوز أن يستغنى بظروف الزمان عن أخبارها، فلا يقال: طلوع الشمس اليوم لعدم الفائدة ، ولا يجوز وقوع الزمان خبرًا عن أسماء الذوات إلا على سبيل التجوز والاتساع . [٢]

قال ابن أبي الربيع : " وأما الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد ، من غير أن يكون الكلام أحيل عن طريقته . فشيء لم يعقل وجوده ؛ لأنه لا فائدة فيه ، لو قلت : زيدٌ يومَ الخميس ،أو عمروٌ يومَ الجمعة لكان خُلفًا ". [٣]

٥ ـ اقتران خبر (إنَّ) بـ (أنِ) المصدرية بعد اسم المعنى

لا يقع المصدر خبرًا عن الذات ؛ لأن المصدر يخلو من الدلالة على الذات ،فمدلوله الحدث فقط ؛ فهو مغاير للمبتدإ، فلا يجوز: زيد قيام، إلا على سبيل التجوز، وتدخل (إنَّ) على المبتدإ فتفيد التوكيد ، ولا تزيل معنى الابتداء [٤]

و(أنِ) المصدرية مع المضارع في تأويل مصدر ؛ فلا يجوز وقوعهما خبرًا لـ(إنَّ) واسمها من أسماء الذات ، فلا يستقيم ، إنَّ زيدًا أنْ يقوم فإذا كان اسمها

(١) انظر : المقاصد الشافية ٢٣/٢ .

(٢) انظر : التصريح ٢٠٨/١ .

(٣) البسيط ٦٠٥/١ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/٤ .

اسم معنى ؛ فقد أجاز النحاة اقتران الخبر بـ(أنِ) المصدرية نحو قولهم: إن الصلاح أن يُعصى الهوى [١]

قال ابن مالك : " وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنًى جاز كون الخبر فعلا مقرونًا بأن كقولك: إنّ الصلاح أن يعصى الهوى. فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء" [٢]

وقد انفردت (لعلَّ) من أخوات (إنَّ) بجواز اقتران خبرها بأن بعد اسم العين، والقياس عدم اقترانها ،إذ لا يخبر بالمعنى عن العين ، والكثير في السماع عدم الاقتران ، ومنه قوله تعالى [٣]: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} [٤]، لكن النحاة حملوا(لعل) في اقتران خبرها بأن بعد اسم العين على (عسى) لإفادتهما الترجي [٥]، وأيضًا سمع اقتران خبرها بـ(أن) خبرًا لاسم العين من مثل قوله [٦] صلى الله عليه وسلم : " لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ" .

وقول الشاعر [٧] :

---

(١) انظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٣٥٩ ،وتعليق الفرائد ٨١/٤.

(٢) شرح التسهيل ٤٧/٢ .

(٣) من الآية رقم (٤٤) في سورة طه .

(٤) انظر : المقتضب ٧٤/٣ ، والمساعد ٣٣٥/١ .

(٥) انظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٥/٣ ،و شرح الكافية للرضي ٤٤٦/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٧/٥ .

(٦) صحيح البخاري ٣٩٩/١ ، حديث رقم (١٢٩٥) ، باب رثاء النبي ،صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة .

(٧) البيت من الطويل ، وينسب لمتمم بن نويرة ، وهو من شواهد المقتضب ٧٤/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧١/٤ ، والمغني ٣٠٢/١، والشاهد : لعلك يومًا أن . حيث اقترن خبر لعل بأن واسمها اسم عين حملا لها على عسى وذلك كثير في الشعر .

لَعَلَّـــكَ يَوْمـــا أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ ∴ عَلَيْـكَ مِـنَ اللاَّئِـي يَـدَعْنَكَ أَجْـدَعَا

قال أبو حيان : " وانفردت لعل بجواز دخول (أنِ) الناصبة على المضارع الواقع خبرًا لها، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز نحو: لعل زيدًا أن يقوم، وقال الشاعر:

لَعَلَّـــكَ يَوْمـــا أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ ∴ ... ...

فتأوله بعضهم على حذف مضاف تقديره : لعلك صاحب الإلمام، وقيل: جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع، وقيل: الخبر محذوف وتقديره : لعلك تهلك لأن تلم، وأن مفعول له، وهذه التأويلات كانت تمكن لو كان لم يرد من ذلك إلا هذا البيت"[1]

والخلاصة : جواز اقتران خبر (إنَّ) بأنِ المصدرية إذا كان اسمها اسم معنى ، ولا يجوز اقترانه بها بعد اسم العين، وقد انفردت لعل بجواز اقتران خبرها بأن بعد اسم العين حملا لها على عسي ، ولورود السماع بذلك .

٦- كسرة همزة (إنَّ) و فتحها في الإخبار عن اسم المعنى

إذا وقعت (إنَّ) ومعمولاها خبرًا لاسم عين وجب كسرها نحو : زيدٌ إنه فاضلٌ ، أما إذا وقعت خبرًا لاسم معنى ، فلا يخلو اسم المعنى من أن يكون قولاً أو غير قول ، فإن كان قولاً ، فإما أن يكون خبر (إنَّ) صادقًا على المبتدإ ، أو ،لا فإن كان غير صادق ، وجب كسر الهمزة نحو : قولي : إنَّه حق ؛ لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدإ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط . وإن كان خبر (إنَّ) صادقًا على المبتدإ وجب كسرها من باب أولى لوجود الرابط ، وهو اسم إنَّ

(١) ارتشاف الضرب ١٢٨٣/٣.

نحو : قولي: إنَّه حقٌّ ، فصارت كاسم العين في نحو : زيد إنه فاضل ، والتقدير : قولي: إن قولي حقٌّ.[1]

فإن كان اسم المعنى الواقعة (إنَّ) خبرًا عنه غير قول ، فإما أن يكون خبرها صادقًا عليه ، أو لا ، إن كان غير صادق وجب فتح الهمزة نحو : اعتقادي أنه فاضل ، والتقدير : معتقدي فضله ، ويكون هذا إخبار باسم معنى عن مثله [2].

قال الشيخ خالد عند ذكره مواضع وجوب فتح همزة (إنَّ) "" أو تقع خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه" أي: على اسم المعنى (خبرها) أي: خبر(أنَّ)، "نحو: اعتقادي أنَّه فاضل ، فيجب فتحها؛ لأنها خبر (اعتقادي)، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها؛ لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها، والتقدير: اعتقادي فضله، أي: معتقدي ذلك، ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرًا بها عن (اعتقادي) لعدم الرابط؛ لأن اسم (إنَّ) لا يعود على المبتدإ الذي هو (اعتقادي)؛ لأن خبرها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابط "[3].

(١) إن كان اسم المعنى قولا ، واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر ، الفتح على التفسير ، والكسر على الحكاية ، انظر : الكتاب ١٤٣/٣ ، والتذييل والتكميل ٨٣،٧٨/٥ ، والمساعد ٣١٥/١ . وحاشية الصبان ٤٢٨/١ .

(٢) انظر : المساعد ٣١٥/١ ، والتصريح ٣٠٤،٣٠٣/١ ، وشرح الأشموني ٤٧٦/١ ، وحاشية الصبان ٤٢٨/١ .

(٣) التصريح ٣٠٣/١ .

فإن كان اسم المعنى الواقعة (إنَّ) خبرا عنه غير قول ،وكان خبر (إنَّ) صادقًا عليه وجب كسر الهمزة نحو : اعتقاد زيد إنَّه حق ، وتكون الجملة خبر، والرابط بينهما اسم إنَّ .

والحاصل أن لـ(إنَّ) الواقعة مع معموليها خبرًا لاسم المعنى أربع صور، يجب فتح همزتها في صورة واحد ،وهي إذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها ، ويكون هذا إخبار باسم معنى عن مثله ويجب كسر همزتها في ثلاث صور ، وهي :

١. إذا كانت خبرًا لاسم معني غير قول ، وصدق عليه خبرها نحو : اعتقاد زيد إنَّه حقٌّ .

٢. إذا كانت خبرا لاسم معنى وهو قول ،ولم يصدق عليه خبرها : قولي :إنَّه حق ؟.

على الحكاية .

٣. إذا كان خبرًا لاسم معنى وهو قول ، وصدق عليه خبرها نحو : قولي :إنه حقٌّ .

ونحوه في اسم العين زيد إنه حقٌّ .

٧- تذكير فعل المصدر المؤنث المقدم عليه

تلحق الفعل لتأنيث فاعله من أسماء الذوات ،إذا كانت مؤنثة تأنيثًا حقيقيًّا تاء ساكنة في الماضي تقول ، قامتْ هند ، وأوجب بعضهم لحاقها لهذا المؤنث، فلا تسقط التاء إلا في الشعر للضرورة ، وما ورد مسموعًا في النثر من سقوطها فهو

شاذ لا يقاس عليه ، وممن ذهب إلى هذا : الفراء ، والمبرد ، وابن هشام ، والشيخ خالد ، والسيوطي [١]

وذهب ابن السراج أنه لا يحسن سقوطها إلا مع الفصل نحو : حضر القاضي امرأة . [٢]

وذكر سيبويه أنهم جاؤوا بالتاء للفصل بين المذكر، والمؤنث ، وأن إظهار المؤنث كافٍ عن ذكر التاء؛ فأجاز سقوط التاء وتذكير الفعل دون فصل ، وحكى عن بعض العرب : " قال فلانة "، " وذهب المرأة " ، لكنه ذكر أن سقوط التاء مع غير العاقل قليل ، ومع الآدميين أقل. [٣]

ووافق سيبويه ابنُ كيسان [٤] ، وابن ولَّاد ، والسيرافي ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين، وإذا سمع تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث ، فهي لغة يقاس عليها ولا يجوز ردُّها بالقياس وإن كانت قليلة [٥] ، والسماع يشهد لهذه اللغة ، ومن نحو ما حكى سيبويه قول لبيد [٦]:

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١٢٥/١ ، والمقتضب ٢/ ١٤٤،١٤٨ ، ٣/ ٣٤٩ ،٥٩/٤ ، والمغني ٢٢٥/٢ ، والتصريح ٤٠٨/١، والهمع ٢٩٢/٣.

(٢) انظر : الأصول في النحو ١٧٣/١.

(٣) انظر : الكتاب ٣٩.٣٧/٢ ،١٧٨.

(٤) انظر رأي ابن كيسان في : الهمع ٣/ ٢٩٣ ، وابن كيسان النحوي ص ٢٩٣ (ماجستير).

(٥) انظر : الانتصار ص ١٢٣ ، وشرح كتاب سيبويه ٣٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ١١١/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٣.

(٦) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٧٩ ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١١١/٢، والهمع ٣/ ٣٩٣ ، والشاهد : تَمَنَّى ابنتاي . حيث ذكر الفعل مع المؤنث الحقيقي وهو اسم موضوع.

تَمَنَّــى ابْنَتَــايَ أن يَعــيشَ أبُوهُمَــا ∴ وَهَــلْ أنَــا إلَّا مِــنْ رَبيعَــةَ أوْ مُضَــرْ

ورُدَّ بأنه يحتمل أن يكون "تمنى" فعلًا مضارعًا لا ماضيًا، وأصله تتمنى، فحذف التاء على حد قولهم: تَذكرُ هند، أي: تتذكرُ. (١)

وإذا كان النحاة قد اختلفوا في جواز تذكير الفعل المقدم على فاعله إذا كان اسمًا للذات حقيقي التأنيث ، فقد اتفقوا على جواز تذكير الفعل مع الفصل وطول الكلام نحو: حضر القاضي امرأة ، واتفقوا أيضًا على جواز تذكير الفعل مع الفاعل ، إذا كان اسم معنى مؤنثًا ؛ لأنه لا تأنيث تحته ، فكل شيء كان مؤنثًا من غير الحيوان فإنما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكِّره على معناه (٢).

قال الفراء : " وقوله تعالى (٣): {قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ}، وفي قراءة عَبْد اللَّه (٤) "وقد بدا البغضاء من أفواههم" ذكَّر؛ لأن البغضاء مصدر، والمصدر إذا كان مؤنثًا جاز تذكير فعله إذا تقدّم " .(٥)

وقال الطبري : (البغضاء)، مصدر وقد ذكر أنها في قراءة عبد الله بن مسعود: (قَدْ بَدَا البَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) ، على وجه التذكير. وإنما جاز ذلك

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦ /١٩٦ ، والمغني ٢٢٥/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٥/١ ، و المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٣،٢١٢/١ ، والحجة للفارسي ٣/ ٤٠٨.

(٣) من الآية رقم (١١٨) في سورة آل عمران .

(٤) القراءة لعبدالله بن مسعود في جامع البيان ٧/ ١٤٦، والمحرر الوجيز ٤٩٧/١، والبحر المحيط ٤٢/٣ .

(٥) معاني القرآن ٢٣١/١ .

بالتذكير، ولفظه لفظ المؤنث؛لأن المصادر تأنيثها ليس بالتأنيث اللازم، فيجوز تذكيرُ ما خرج منها على لفظ المؤنث وتأنيثه " .[١]

وقد جعلوا مما ذُكِّر فيه الفعل لكون فاعله اسم معنى مؤنثًا قوله تعالى [٢]: {زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا} ، وقوله تعالى [٣]: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ } . [٤]

لكن تذكير الفعل لكون الفاعل اسم معنى لم يكن هو العلة المستحكمة في نحو : هذا ، ففيه أيضًا التذكير للفصل ، والحمل على المعنى. [٥]

والخلاصة أن اسم المعنى يختلف حكمه عن حكم أسماء الذوات في جواز تذكير الفعل له إذا كان مصدرًا مؤنثًا ، فأجاز النحاة باتفاق تذكير فعله المتقدم عليه ؛لأنه لا مؤنث تحته ، والتذكير على المعنى ، والتذكير ليس بغريب عن المصادر ففي الأفصح يلتزم فيها التذكير في كثير من أحكامها كالإخبار بها عن مؤنث ، ووصفه بها . نحو : امرأة عدل .

٨- امتناع حذف عامل المصدر المكرر والمحصور الواقع خبراً عن اسم المعنى

من مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا أن يكون المصدر مكررًا نحو: أنت سيرًا سيرًا ، أو محصورًا نحو: ما أنت إلا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا سيرًا ، وذلك للدلالة

(١) جامع البيان ١٤٦/٧،١٤٧ .

(٢) من الآية رقم (٢١٢) في سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم (٢٧٥) في سورة البقرة .

(٤) انظر : الكتاب لسيبويه ٣٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٥/١ ، والتفسير البسيط ١٠٣/٤.

(٥) انظر : الخصائص ٤١٢/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٩/١،١٨٠ ، والتفسير الكبير ٤/٦،٥.

على حصول الفعل منه ولزومه له ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، فلما كان المراد التنصيص على اللزوم والدوام ؛ لم يستعمل العامل أصلا. (١)

واشترط بعض النحاة لحذف عامل المصدر المكرر والمحصور أن يكون خبرًا عن اسم عين .(٢)

قال الأشموني : " ، فلو لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار، نحو: "أنت سيرًا"، و"أنت تسير سيرًا". والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى، نحو: "أمرُك سيرٌ سيرٌ"، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا، بخلافه بعد اسم العين؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازًا ".(٣) .

وسبب هذا الاشتراط هو حصول القرينة بأن هذا الموضع خاص بالفعل وأن المسند هو الفعل المحذوف لا المصدر المذكور النائب عنه ، فالمصدر لا يقع خبرًا عن اسم العين إلا مجازًا نحو : زيد عدل (٤)

قال ابن الحاجب : " وقوله : " لا يصح أن يكون خبرًا " ليخرج نحو : ما سيري إلا سيرٌ ، وإنما وجب حذف الفعل لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق "(٥) .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٣٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٦/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٢ ، والمساعد ٤٧٤/١ ، والتصريح ٥٠٥/١ ، والهمع ٩١/٢

(٣) شرح الأشموني ٣٦٤/٢ .

(٤) انظر :أمالي ابن الحاجب ٤٣١/١ ،وشرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢،٦٦٦

(٥) شرح الوافية ص١٨٦،١٨٧ .

وذهب بعض النحاة أن تقييد هذا المصدر بكونه خبرًا لاسم عين إنما هو لبيان الواقع ، لا للاحتراز عن اسم المعنى ؛ وذلك لأن المصدر الواقع خبرًا عن اسم المعنى في نحو :إنما أمرُك سيرٌ سيرٌ ، ليس مبدلا من الفعل ، ولا يلزم حذف عامله ،وإنما أسند المصدر إلى اسم المعنى ، و أيضًا ليس ممتنعًا في القياس إضمار العامل والمصدر خبر عن اسم المعنى في نحو :أملُك نقصًا نقصًا .[1]

قال الشاطبي : " والثاني: أن عامل المكرر إذا كان خبرًا لاسم معنى فلا يقع المصدر نائبًا عنه، أو لا يلزم حذفه. وهذا على فرض جريان القياس في هذا الباب مشكل؛ فإنه يقتضي منع قولك: أملُك نقصًا نقصًا، بمعنى أنه في حال نقص متصل، وحرصك ذهابًا ذهابًا، وشغلك زيادةً زيادةً، وما أشبه ذلك، وهو غير ممتنع؛ لأنه موازن لقولك: أنت سيرًا سيرًا، والتقدير: أنت تسير سيرًا، فكذلك التقدير هنا: أملك ينقص نقصًا، وحرصك يذهب ذهابًا، وشغلك يزيد زيادة ،ومعنى الجميع اتصال العمل وكثرته في الحال، فلا يستقيم مع القول بالقياس منع مثل هذا.

والجواب عن ذلك: أن يقال لعل الناظم [2]اقتصر على القياس في محل السماع، ولم يأت هذا النوع إلا في الإخبار عن العين، وكثير من هذه المصادر جاءت سماعًا، فكأنما تحرى القياس حيث كثر في كلام العرب مثله وامتنع منه حيث عدم السماع أو ندر" [3]

وأرى أن الراجح هو أن المصدر المكرر أو المحصور يلتزم حذف عامله سواء أسند هذا المصدر لاسم عين نحو: أنت سيرًا سيرًا ،أو اسم معنى نحو : أَمَلُك

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣/٢٤٦،٢٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ /١٧٣،١٧٤.

(٢) يعني ابن مالك في قوله : كذا مكرر وذو حصر ورد... نائب فعل لاسم عين استند . الألفية ص ٢٦

(٣) المقاصد الشافية ٣/٢٤٦،٢٤٧ .

نقصًا نقصًا ، والذي اشترط أن يكون هذا المصدر مسندًا لاسم عين إنما اشترطه احتياطًا من اعتقاد الخبرية ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن العين إلا مجازًا لكن المصدر الواقع بعد اسم المعنى يجوز أن يكون غير مبدل عن الفعل والمصدر خبر عنه نحو : جِدُّك جِدٌّ عظيم ، ويجوز أن يكون مبدلاً عنه والعامل محذوف أيضًا نحو : أملك نقصا نقصًا .والمعوَّل عليه إنما هو حصول القرينة الدالة على أن الفعل هو المراد من السياق حتى يتسنى الحذف، وهذا حاصل مع اسم المعنى كما هو حاصل مع اسم العين ، فحذف عامل المصدر المكرر أو المحصور بعد اسم المعنى غير ممتنع في القياس . (١)

٩- نصب أسماء الذوات نصب المصادر على إضمار الفعل

يقع المصدر مبدلا من فعله في غير الدعاء نحو : حمدًا وشكرًا ، كأنك قلت : أحمد الله حمدًا ، وأشكر الله شكرًا ، ويجوز رفع هذا المصدر خبرًا لمبتدإ محذوف.

قال سيبويه : " وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ فى نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: أمري وشأنى حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذى فى نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ لبينى عليه ولا ليكون مبنيًّا على شيء هو ما أَظْهَرَ". (٢)

يعني أن النصب يفيد إنشاء الحمد من قبل المتكلم والجملة فعلية، والرفع يدل على ثبوته ودوامه ، والمصدر المرفوع مذكور على كونه خبرًا لمبتدإ محذوف ، أو مبتدإ خبره محذوف .

(١) انظر : معاني النحو ١٧١/٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٩،٣٢٠ .

والمصادر المعرفة يختار فيها الرفع على الابتداء ، وبناء ما بعدها عليها كما هو شأن أسماء الذوات .

قال سيبويه : " هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك.وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوي فى الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تَعلم، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ".(١).

وهذه المصادر المرفوعة فيها معنى المنصوب ، وهي مبدلة من الفعل ، ومن العرب من ينصبها .

قال سيبويه :" واعلم أنَّ الحمدُ لله وإن ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أَحمَدُ الله... ومن العرب من يَنصب بالألف واللام، من ذلك قولك : الحمدَ لله، فينصبها عامَّةُ بنى تميم وناسٌ من العرب كثير"(٢)

(١) الكتاب ٣٢٨/١ .

(٢) السابق ٣٢٩/١

وقد قُرئ في الشواذ بنصب الحمد[١] في قوله تعالى[٢] : "{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .

قال الفراء : " فأما من نصب فإنه يقول: «الْحَمْدُ» ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يَفْعل) جاز فيه النصب "[٣]

وقال الزجاج :" الرفعُ القَرَاءَةُ، ويجوزُ في الكلام أن تقول: الحَمْدَ ، تريد أحْمَد الله الْحَمْدَ؛ فاستغنيْت عن ذِكْرِ " أحْمَد " لأن حَالَ الحَمدُ يجب أن يكونَ عليها الْخَلْقُ، إلا أنَّ الرفْعَ أحْسَنُ وأبلغ في الثناءِ على الله (عزَّ وجلَّ)."[٤]

وقد أجيز النصب في أسماء الجواهر على إضمار الفعل ، كما جاز النصب في المصدر .

قال سيبويه " وسمعِنا العرب الموثوقَ بهم يقولون: التُّرابَ لك والعَجَب لك. فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأنّك قلت: حمدًا وعجبًا، ثم جئت بلَكَ لتبيَّن مَنْ تَعنى، ولم تَجعله مبنيًّا عليه فتبَتدئَهُ " [٥]

وقال السيرافي : " : اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها نحو: التراب والتُرب والجندل، وهو: الصخر، وقوله : فاهًا لفيك، وفاهًا إنما هو اسم

(١) القراءة لرؤبة ، وابن عيينة انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩ ، ومختصر ابن خالويه ص ٩.

(٢) الآية رقم (٢) في سورة البقرة .

(٣) معاني القرآن ٣/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥١/١ .

(٥) الكتاب ٣٣٠/١.

للفم وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرًا له، ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر التي قبل هذا الباب وقدّروا الفعل الناصب لها ما قاله سيبويه.

قال: (كأنه قال: ألزمك الله، وأطعمك الله تربًا وجندلا، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل هاهنا، يعني: حذف، لأنهم جعلوه بدلا من قولهم تربت يداك)[1].

فعبّر عنه سيبويه بفعل قد صرف من التراب، وقد رفعه بعض العرب، والرفع فيه أقوى من الرفع في المصادر"[2]

فالرفع في أسماء الجواهرعلى الابتداء أجود من النصب ، بخلاف المصادر الجائز نصبها ، وإن رفعتها على الابتداء لتبني عليها ففيها معنى المنصوب .

قال الفراء : " وقوله[3] : {طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ} رفع . وَعَلَيْهِ القراءة. ولو نصب طُوبى والحسن[4] كَانَ صَوَابًا كما تَقُولُ العرب: الحمدُ لله والحمدَ لِلَّهِ.

(١) الكتاب ٣١٤/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٠٦/٢.

(٣) من الآية رقم (٢٩) في سورة الرعد .

(٤) القراءة بنصب (حسن) لابن محيصن في مختصر ابن خالويه ص ٧١، وليحيى بن يعمر ، وابن أبي عبلة في المحرر الوجيز ٣١٢/٣ ، ولعيسى الثقفي في البحر المحيط ٣٨٠/٥ .

وطوبى وإن كانت اسمًا[١] فالنصبُ يأخذها كما يُقال فِي السبّ: الترابُ لَـهُ والترابَ لَهُ. والرفع فِي الأسماء الموضوعة أجود من النصب."[٢].

والخلاصة : جواز نصب المصادر على البدل من الفعل لإفادة إنشاء الفعل وجواز رفعها للابتداء بها وبناء الجملة عليها ،وفيها معنى النصب ، أما أسماء الذوات ؛ فالرفع فيها وابتداء الجملة بها أجود من النصب على اختزال الفعل.

١٠ ـ إفراد اسم المعنى المضاف إلى ضمير اسم الجمع ، وجمعه

اسم الجمع نحو : جيش ، وجند ، لفظه لفظ المفرد ، ومعناه الجمع ، وتجري الأحكام النحوية بمراعاة لفظه في الإفراد ، ومراعاة معناه في الجمع. [٣] وكذلك ضميره واحد في معنى جميع ، وقد ذكر الفراء أنه إذا أضيف اسم إلى ضميره ، فلا يخلو أن يكون المضاف اسم ذات، أو اسمًا فيه معنى الفعل بمعنى أن يكون المضاف اسم معنى . فإن كان اسم ذات وجب أن يكون جمعًا تقول : رفع الجند أعينه ، ولا يجوز الإفراد ، وإن كان اسم معنى جاز إفراده وجاز جمعه تقول : رفع الجند صوته ، ورفع الجند أصواته . الإفراد باعتبار اللفظ ، والجمع باعتبار المعنى وذلك في بيانه معنى قوله تعالى[٤] : {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} .

---

(١) ذهب بعضهم إلى أن طوبى اسم لشجرة في الجنة أو علم للطيب، أو اسم للجنة بلغة الهند أو الحبشة وذهب بعضهم إلى أنها فعلى من الطيب ، وهي صفة جارية مجرى الأسماء ولذلك قلبت ياؤها واوا جامع البيان، وقيل :إنها مصدر كبشرى ، وزلفى ، وقيل :إنها جمع طيِّبة . انظر : جامع البيان ١٦ /٤٤٤ ،ومعاني القرآن وإعرابه ٣ /١٢٠،١٢١، والكشاف ص ٥٤٠ ، وشرح المفصل ٤٧٥/٥ ، وسفر السعادة ٣٤٧/١ ،وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٠/٥، والدر المصون ٤٨/٧ .

(٢) معاني القرآن ٦٣/٢ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٥٧٨/٧ .

(٤) من الآية رقم (١٣) في سورة الزخرف .

قال الفراء : " يَقُولُ القائل: كيف قَالَ: {عَلَى ظهوره} ، فأضاف الظهور إلى واحد؟ يُقال لَهُ: إن ذَلِكَ الواحد فِي معنى جمع بمنزلة الجند والجيش والجميع، فإن قَالَ:فهلا قلت: لتستووا عَلَى ظهره فجعلت الظهر واحدًا إِذَا أضفته إلى واحد؟ قلت: إن الواحد فِيهِ معنى الجمع، فرددت الظهور إلى المعنى ولم تقل: ظهره، فيكون كالواحد الَّذِي معناه ولفظه واحد، فكذلك تقول: قد كثرت نساء الجند، وقلَّت: ورفع الجند أعينه ولا تقل عينه. وكذلك كل ما أضفت إِلَيْه من الأسماء الموضوعة، فأَخْرِجها عَلَى الجمع، فإذا أضفت إِلَيْه اسمًا فِي معنى فعل جاز جمعه وتوحيده مثل قولك: رفع الجند صوته ، وأصواته أجود، وجاز هَذَا لأن الفعل لا صورة لَهُ فِي الاثنين إلا كصورته فِي الواحد" (١)

فجمع اسم الذات المضاف إلى ضمير اسم الجمع ، مراعاة لمعنى الجمع ولا يجوز إفراده ،فيكون واحدًا لفظًا ومعنى مضافًا إلى جمع في المعنى ومنه ما حكى الكسائي عن العرب : ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه (٢) .

ويجوز الإفراد في اسم المعنى المضاف إلى ضمير اسم الجمع ،لأن اسم المعنى يدل على القليل والكثير بلفظه بخلاف الاسم الموضوع .

ووافق الفراء في هذا جماعة منهم : الطبري ، والواحدي (٣)

والخلاصة : أن حكم اسم المعنى يختلف عن حكم أسماء الذوات الخالية من معنى الفعل حيث جاز إفراد اسم المعنى المضاف إلى ضمير اسم الجمع ،وجاز جمعه ؛ وذلك لأنه يدل على الجمع بلفظه المفرد، فيشاكل اسم الجمع ، بخلاف

(١) معاني القرآن ٢٨/٣ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٣٤٨/٢ .

(٣) انظر : جامع البيان ٥٧٤/٢١ ، والتفسير البسيط٧٥/١٣ ، ١٦/٢٠ .

اسم الذات المفرد الخالي من معنى الجمع .فلا يجوز في إضافته إلى ضمير اسم الجمع إلا الجمع لفظًا.

المبحث الثاني

اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والأوصاف

١ ـ الوصف المعرف مخبراً به بعد ضمير الفصل أو العماد [١]

يُشترط في الخبر بعد ضمير الفصل عند جمهور النحاة أن يكون معرفة نحو قوله تعالى [٢] : { كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ } ، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) نحو : وجدت عبد الله هو خيرًا منك أو مثلك. [٣].

وأطلق البصريون الحكم في تعريف الخبر ، سواء أكان مضمرًا أم علمًا أم مبهمًا أم معرفًا بالألف واللام أم مضافًا إلى واحد منها، فتقول: كان زيد هو أخاك، وكان صاحبك هو زيدًا .[٤]

قال سيبويه : " واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال، ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيدًا وعمرًا نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك" .[٥]

---

(١) سمي فصلا عند البصريين ؛ لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره ، وسمي عمادًا عند الكوفيين ؛لكونه حافظًا لما بعده عن السقوط عن الخبرية ، كالعماد للبيت . انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥٦ .

(٢) من الآية رقم (٧٦) في سورة الزخرف .

(٣) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٣/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٥٩ والتذييل والتكميل ٢٨٩/٢ .

(٥) الكتاب ٣٩٢/٢ .

أما الفراء فقد اشترط لحسن الفصل أن يكون الخبر معرفًا بـ(أل) من الأسماء المشتقة المتصلة بالفعل ، وسبب هذا الاشتراط أن (أل) عنده عماد للخبر ، كما كان الضمير عمادًا للاسم . (١)

قال الفراء : " كل موضع صلحت فِيهِ (يفعلُ أو فعلَ) مكان الفعل (٢) المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل. وَفِيهِ رفعه بِهو عَلَى أن تجعلها اسمًا، ولا بدّ من الألف واللام ؛ إِذَا وجدت إليهما السبيل. فإذا قلت: وجدت عبد الله هُوَ خيرًا منك وشرًّا منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هَذَا الفعل النصب والرفع. النصب عَلَى أن ينوي الألف واللام، وإن لَمْ يمكن إدخالهما. والرفع عَلَى أن تَجعل (هو) اسمًا فتقول: ظننت أخاكَ هُوَ أصغرُ منك وهو أصغرَ منك." (٣).

فيحسن الفصل إذا كان الخبر من الأسماء المتصلة بالفعل المعرفة بـ(أل)،أما غيرها من المعارف كأسماء الذوات، والأسماء المضاف إليها فلا يحسن فيها الفصل ، بل ترفع خبرًا للضمير.

قال الفراء : " وَإِذَا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عَمْرو، وَمُحَمَّد، أو المضافة مثل أبيك، وأخيك رفعتها، فقلت: أظنّ زيدًا هُوَ أخوك، وأظنَّ أخاكَ هُوَ زيد، فرفعت ؛ إذ لَمْ تأت بعلامة المردود، وأتيت بِهو التي هي علامة الاسم، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لَمْ تكن فِيهِ ألف ولام بألف ولام ويرجع عَلَى الاسم فيكون

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٩ ، ٢/ ٣٥٢ ، و جامع البيان ٥٠٨/١٣ .
(٢) يعني : الخبر .
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٠٩ .

(هُوَ) عمادًا للاسم، و(الألف واللام) عمادًا للفعل. فلمّا لَمْ يُقدَر عَلَى الألف واللام ولم يصلح أن تُنويا فِي زيد لأنه فلان، ولا في الأخ لأنه مُضاف، آثروا الرفع. (١)

والفراء يجيز وقوع المعارف من أسماء الذوات خبرًا بعد الفصل تبعًا لشيخه الكسائي ولا يمنع ذلك، لكن جعل الخبر خبرًا للضمير في نحوه أحسن من جعله خبرًا لما قبل ضمير الفصل .

قال الفراء : " ولا يصلح ذَلِكَ فِي (زيد) ولا فِي (الأخ) أن تنوي فيهما ألفًا ولامًا. وَكَانَ الْكِسَائي يجيز ذَلِكَ فيقول: رأيتُ أخاكَ هُوَ زيدًا، ورأيتُ زيدًا هُوَ أخاكَ. وهو جائز كما جاز فِي (أفضل) للنية نية الألف واللام. وكذلك جاز فِي زيد، وأخيك " . (٢)

فضمير الفصل عند الفراء عماد للاسم ، و(أل)عماد للخبر ، فإذا كان الخبر بـ(أل) مما يوصف به الاسم قبل الضمير حسن الفصل ، وإذا لم يكن بـ(أل) فإن جاز أن تنوى (أل) حسن الفصل أيضًا كما في نحو : رأيت زيدًا هو أفضل منك ؛ لأنه يجوز أن تقول : رأيت زيدًا هو الأفضل ، ويجوز الفصل في أسماء الذوات ، والمضافة إليها ؛ لأنك غير قادر على الإتيان بـ(أل) معها ، أما إذا قدرت على الإتيان بـ(أل) ولم تأت بها علم أنك لم ترد الفصل فيمتنع الفصل كما في النكرة نحو : رأيت زيدًا هو قائم .

قال الفراء : " ويَجوز فِي الأسماء الموضوعة للمعرفة. إلا أن الرفع فِي الأسماء أكثر. تَقُولُ: كَانَ عبدُ الله هُوَ أخوك، أكثر من : كَانَ عبد الله هُوَ أخاك. [قَالَ الفراء: يجيز هَذَا ولا يجيزه غيره من النحويين] (٣) وَكَانَ أبو مُحَمَّد هُوَ زيدٌ

(١) معاني القرآن ٤١٠،٤٠٩/١

(٢) السابق ٤١٠/١ .

(٣) لعله من كلام الناسخ .

،كلامُ العرب الرفع. وإنما آثروا الرفع فِي الأسماء لأن الألف واللام أحدثتا عمادًا لِمَا هي فِيهِ. كما أحدثت (هُوَ) عمادًا للاسم الَّذِي قبلها. فإذا لَمْ يَجدوا فِي الاسم الَّذِي بعدها ألفًا ولامًا اختاروا الرفع وشبَّهوها بالنكرة ؛ لأنهم لا يقولون إلا كان عبد الله هُوَ قائم.وإنما أجازوا النصب فِي أفضل منك وجنسه ؛ لأنه لا يوصل فِيهِ إلى إدخال الألف واللام، فاستجازوا إعمال معناهما وإن لَمْ تظهر. إذ لَمْ يمكن إظهارها. وأما قائم، فإنك تقدر فِيهِ عَلَى الألف واللام، فإذا لَمْ تأتِ بهما جعلوا هُوَ قبلها اسمًا ليست بعماد إذ لم يُعمد الفعل بالألف واللام ". [١]

وقد ذهب الرضي إلى أن ضمير الفصل لم يثبت إلا قبل المعرفة ذات اللام أو قبل نكرة هي أفعل التفضيل ، وقد ذكر أن هذا مذهب سيبويه . فالغرض من الإتيان به هو الفصل بين النعت والخبر ، فالقياس أن يكون الخبر ذا لام تعريف صالحًا للنعت به ، وإذا كان كذلك أفاد الحصر المفيد للتأكيد ، فيناسب تأكيد الاسم الأول بالضمير ، ومنع الرضي وقوع الخبر اسمًا موضوعا أو مضافًا ، لأن إلغاء الضمير ليس بالشيء الهين ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على المسموع .[٢]

قال الرضي : " جوَّز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى معرفة ، كقوله تعالى [٣] {إِنِّي أَنَا أَخُوكَ} ،وجوَّز بعضهم وقوعه قبل العلم . والحق أن هذا ادعاء ولم تثبت صحته ببيِّنة من قرآن أو كلام موثوق به ونحو قوله تعالى : {إِنِّي أَنَا أَخُوكَ} ليس بنص إذ يحتمل أن (يكون) أنا مبتدأ ما بعده خبره ، والجملة خبر (إنَّ) ". [٤]

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٥٢،٣٥٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢/٤٥٧.٤٥٩ .

(٣) من الآية رقم (٦٩) في سورة يوسف (عليه السلام).

(٤) شرح الكافية ٢/٤٥٩ .

والخلاصة : أن الأحسن في الخبر بعد الفصل أو العماد كما يطلق عليه الكوفيون أن يكون من الأسماء المتصلة بالفعل معرفًا بـ(أل) ، ويجوز جعله معرفة اسمًا للذات أو مضافًا إليه . لكن جعل الضمير اسمًا خبره ما بعده والحال هذه أحسن ، فالحاصل أن (أل) عماد للخبر كما أن ضمير الفصل عماد للاسم المخبر عنه ، فإذا وجدت (أل) أو نويت كما في أفعل التفضل ، فالفصل حسن ، وإذا لم يقبل الاسم (أل) بأن كان اسمًا للذات أو مضافًا إليه جاز جعله فصلا لكنه غير حسن ،وآثروا رفعه خبرًا للضمير ، إجراء له مجرى النكرة التي تقبل (أل) في نحو : رأيت زيدًا هو قائم .

وقصر الخبر بعد الفصل على جعله معرفًا بـ(أل) كما ذهب إليه الرضي غير وجيه ، فالاسم كما يحتاج إلى النعت يحتاج أيضًا إلى البدل أو البيان الذي يكون بغير المشتق من أسماء الذوات ،والمضاف إليها ، فيأتي الفصل ليؤذن بتمام الاسم وأن ما بعده ليس تابعًا وإنما هو خبر .

٢ ـ اقتران الوصف بالفاء خبراً لـ(إنَّ) واسمها وصف

يرتبط الخبر بالمبتدإ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه ، نحو : أخوك قائم ، ولا يقال : أخوك فقائم[١] ، وتدخل (إنَّ)على المبتدإ مؤكدة ؛ نحو : إنَّ أخاك قائم ؛ فلا تزيل معنى الابتداء[٢]، فإذا تضمن الاسم معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره ؛ وذلك إذا كان المبتدأ موصولا نحو : الذي يأتيني فله درهم أو نكرة موصوفة

(١) عزي إلى الأخفش جواز زيادة الفاء في الخبر ، والصحيح أن الأخفش حكي زيادتها ، وزيادتها عنده ليست بحسنةٍ . انظر : معاني القرآن للأخفش ١٣٢،٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٠/١ .

(٢) انظر : المقتصد ٣٢٤/١، والمساعد ٢٤٧/١ .

نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، للدلالة على أن الخبر مُستحَق بالصلة أو بالصفة. (١)

قال سيبويه : وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا و(الَّذي يأتيني) بمنزلة (عبد اللَّه)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد اللَّه فله درهمان؟ فقال: إنَّما يحسن في (الَّذي) لأنه جعل الآخر جوابًا للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد اللَّه له درهمان غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ،فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ". (٢)

وتُضمَّن الأسماء الموصولة ، والنكرات الموصوفة معنى الشرط من حيث دلالتها على العموم والإبهام وعدم التخصيص الذي هو من حدود الشرط (٣)

قال ابن يعيش : " وإنّما اشترطنا لدخولِ الفاء أن يكون شائعًا غيرَ مخصوص، وأن تكون صلتُه فعلاً أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنّه إذا كان كذلك، كان فيه معنى الشرط والجزاءِ، فدخلتْ فيه الفاءُ كما تدخل في الشرط المَحْضِ، وذلك أنه إذا كان شائعًا، كان مُبْهَمًا غيرَ مخصوص، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإبهام ". (٤)

---

(١) انظر : الإيضاح للفارسي ص ١٠١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٣،٢٥٢/١ . والجنى الداني ص ٧٠

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٢.

(٣) انظر : المشكل ٣٧٧/٢ ، والمقتصد ١/ ٣٢٢،٣٢١ ، وشرح المفصل ٢٥٢/١. وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٢/١ .

فلا تدخل الفاء في خبر الاسم إلا بتأويل الجزاء ، وعدم دخولها هو القياس . وقد أجاز الفراء دخولها في خبر الوصف ؛ فأجاز دخولها في نحو :إنَّ ضاربك فظالم . (١)

قال الفراء : " ومن ألقى الفاء فهو عَلَى القياس لأنك تَقُولُ: إنَّ أخاك قائم، ولا تَقُولُ: إنَّ أخاك فقائم. ولو قلت: إنَّ ضاربك فظالم كَانَ جائزًا لأن تأويل: إنَّ ضاربك، كقولك: إنَّ من يضربك فظالم، فقس عَلَى هَذَا الاسم المفرد الَّذِي فِيهِ تأويل الجزاء فأدخل لَهُ الفاء." (٢)

فقد فرَّق الفراء بين اسم الذات، وبين الوصف ،فأجاز دخول الفاء في خبر الوصف ؛لأنه تأول فيه معنى الجزاء فضارب متأول بمن يضرب . فالوصف يدل على حدث وذات مبهمة ، وبإبهام الذات أشبه الشرط في العموم والإبهام .

وقد ردَّ أبو حيان ما أجازه الفراء فقال : " وأجاز الفراء: ضارب عمرًا فله دينار؛ لأن معناه ومعنى قولك" "كل رجل ضارب عمرًا" سواء. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأن الشبه المسوغ لدخول الفاء في الخبر مفقود؛ لأن ضاربًا ليس موصوفًا بجملة تشبه الشرط " .(٣)

وأبو حيان في اشتراطه وصف الدال على العموم بما يستحق به الجزاء متابع لسيبويه في قوله : " ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً، لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ" (٤)

ولم يشترط ذلك الرضي (١) .

---

(١) انظر : زاد المسير ص ١٤٣٤ ،والارتشاف ١١٤٣/٣ .

(٢) معاني القرآن ١٥٦/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١٠٣ .

(٤) الكتاب ١٠٣/٣.

والفراء لم يجعل (ضارب) بمنزلة النكرة المحتاجة إلى وصف، وإنما جعله بمنزلة الموصول مع صلته ، وإذا كان المعنى الذي به استحق الاسم دخول الفاء في خبره هو العموم والإبهام ؛حتى جاز دخول الفاء في كل خبر نكرة موصوفة [٢] ، وإذا كان تخصيص الموصول وخروجه عن الإبهام مانعًا من دخول الفاء في خبره [٣] فما المانع من دخول الفاء في خبر الوصف . وقد تُؤول فيه فاعل عام موصول بفعل لم يقع، وهل هذا شيء غير الذي استحق به الموصول ربط خبره بالفاء؟.

والخلاصة : أن الفاء تدخل في خبر المبتدإ المتضمن معنى الشرط ، ودخول (إنَّ) على هذا المبتدإ لا يزيل معنى الابتداء. فتدخل الفاء في خبره أيضًا ، ولا تدخل الفاء في خبر اسم الذات الخالي من معنى الشرط ، هذا هو القياس ، وجاز دخول الفاء في خبر الوصف عند الفراء لدلالته على الجزاء بإفادته العموم وذلك بتأويله بالموصول مع صلته . و قد أجاز الفراء القياس على ذلك .

٣ـ نصب الاسم الذي بمعني المصدر توكيداً لمضمون الجملة قبله

ينصب المصدر مؤكدًا لمضمون جملة قبله ، وهو إما مؤكد لغيره نحو : هذا عبدالله حقًّا ، وإما مؤكد لنفسه نحو : له عليَّ ألف عرفًا [٤] ، وجعلوا من المنصوب على المصدر تأكيدًا قوله تعالى [٥] : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا

(١) انظر :شرح الكافية ٢٧٠/١ .

(٢) انظر : التذييل ١٠٣/٤ ، والمساعد ٢٤٥/١ .

(٣) انظر : المقتصد ٣٢٢/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣٨١.٣٧٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥٤ ، والتعليقة للفارسي ٢٠٧/١ ، ومعاني النحو ١٥٣/٢ .

(٥) الآية رقم (٧) في سورة النساء .

مَفْرُوضًا} فنصب{ نَصِيبًا مَفْرُوضًا} مؤكدًا لما قبله ؛لأن فيه معنى المصدر فهو بمعنى (استحقاقًا) . ولو كان اسم ذات؛ لما جاز نصبه على هذا[١]

قال الفراء : "وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة لأنه أَخْرَجَهُ مخرج المصدر. ولو كان اسمًا صحيحًا لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك على حقٌّ حقًّا، ولا تقول: لك على حقٌّ درهمًا. ومثله :عندي درهمان هبةً مقبوضة" [٢].

ووافق الفراء في نصب (نصيبًا) مؤكدا لمضمون ما قبله لكونه بمعنى المصدر جماعة منهم : الأخفش ، والطبري ، والزمخشري ،والرازي [٣]

قال الزمخشري : " ويجوز أن ينتصب انتصاب المصدر المؤكد كقوله [٤]: {فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ} كأنه قيل: قسمة مفروضة"[٥].

(١) وأجازوا نصبه على جعله حالا مؤكدة أو مصدرًا واقعًا موقع الحال ، أو مفعولا به على إضمار جعل ،أو على القطع بإضمار أعني ،انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٨١/١ ، والكشاف ص ٢٢١ ،والتبيان٣٣٢/١ .

(٢) معاني القرآن ٢٥٧/١.

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٤٦،٢٣٤/١ ، وجامع البيان ٥٩٩/٧ ، والكشاف ص ٢٢١ . والتفسير الكبير٢٠٢/٩ .

(٤) من الآية رقم (١١) في سورة النساء .

(٥) الكشاف ص٢٢١ .

فما في (نصيب) من معنى المصدرية هو المسوغ لنصبه مؤكدًا لما قبله ، ولو كان اسمًا جامدًا لكان حقّه الرفع [١] .

قال سيبويه : "وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يضمِرَ شيئًا هو المظهَرُ، كأنَّك قلت: ذاك وعدُ اللهِ، وصبغةُ الله، أو هو دَعْوةُ الحقّ. على هذا ونحوِه رفعُه" [٢]

فالرفع جائز أيضًا مع كونه اسم معنى على جعله خبرًا لمبتدإ محذوف .

وقد أجاز بعضهم نصبه على جعله مفعولا به أو على القطع [٣] بإضمار (أعنى) .

والخلاصة : أن الأسماء المتصلة بالفعل ، وإن لم تكن مصادر جارية على الفعل، يجوز إجراؤها مجرى المصدر، فتُنصب مؤكدة كالمصدر الجاري على فعله بخلاف الأسماء الموضوعة الدالة على الجواهر والذوات فلا يجوز فيها ذلك .

٤- إفراد التمييز المشتق في موضع الجمع

إن اتحد تمييز الجملة مع مميَّزه معنى طابقه إفرادًا وتثنية وجمعًا نحو : كرُم زيدٌ رجلاً ، وكرُم الزيدان رجلين ، وكرم الزيدون رجالا ، كما يطابقه إذا جعل خبرًا عنه إذا قيل : زيدٌ رجلٌ ، الزيدان رجلان ، والزيدون رجالٌ . [٤]

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/١ ، والتفسير البسيط ٣٣٩/٦ ، والمحرر الوجيز ١٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ .

(٣) انظر : الكشاف ص ٢٢١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٤/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٩ .

وقد جاء "رفيقًا " في قوله تعالى [١] : {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} . عند من جعله " تمييزًا [٢] لـ" أُولَئِكَ" المشار بها إلى { النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ} . مفردًا، ومميزه جمعًا ، فذهب جماعة منهم : سيبويه ، والفراء ، والفارسي، والزمخشري ، وابن مالك إلى أن (فَعيل) ، ومثله (فَعول) من الأسماء المتصلة بالفعل يفرد في موضع الجمع نحو قوله تعالى [٣]: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ } ، وقوله تعالى[٤] : {وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ} [الكهف: ٥٠] .[٥]

وقد ذكر الفراء أن الإفراد في موضع الجمع يقتصر على الأسماء المتصلة بالفعل ، ولا يجوز ذلك في أسماء الذوات، وتبعه في ذلك الرازي. [٦]

قال الفراء : " وقوله : {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} ، إنما وحَّد الرفيق وهو صفة لجمع ؛ لأن الرفيق، والبريد[٧]، والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع. فلذلك قَالَ : {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} ولا يجوز فِي مثله من الكلام أن تقول: حسُن أولئك رَجُلا، ولا قبح أولئك رجلا، إنما يجوز أن توحد صفة الجمع إذا كان اسمًا مأخوذًا من فعل ، ولم يكن اسمًا مصرحًا مثل رَجُل وامرأة ." [٨]

---

(١) من الآية رقم (٦٩) في سورة النساء .

(٢) أعربه بعضهم حالا ، وبعضهم أعربه تمييزًا لـ (من يطع) ، وبعضهم جعله تمييزًا منقولا من فاعل حسن . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٦١/١ ، والبحر المحيط ٣٠١/٣ .

(٣) من الآية رقم (٤) في سورة التحريم .

(٤) من الآية رقم (٥٠) في سورة الكهف .

(٥) انظر : الكتاب ٦٣٨/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ ، ١٨٠/٢ . والتعليقة٩٩/١،١٠٠ والحجة ٢٤٣/٣ ، والكشاف ص٢٤٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٤ .

(٦) انظر : التفسير الكبير ١٠ /١٨٠.

(٧) البريد : الرسول ، وإبراده :إرساله . انظر: لسان العرب ٢٥٠/٤ (برد) .

(٨) معاني القرآن ٢٦٨/١ .

وتعقبه الزجاج فأجاز إفراد أسماء الذوات في موضع الجمع فقال : " وقال بعضهم : لا ينوب الواحدُ عن الجماعة إلا أن يكون من أسماء الفاعلين ، فلو كان " حسُنَ القوم رجُلًا " لم يجز عنده ، ولا فرق بين رفيق ورَجل في هذا المعنى ؛ لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعةً ، نحو قولك : هُوَ أحسن فتى وأجملُه، المعنى هو أحسن الفتيان وأجملهم [١] وإذا كان الموضع الذي لا يُلْبِسُ ذِكْرُ الواحد فيه، فهو يُنْبئ عن الجماعة " .[٢]

والحق أن الإفراد في موضع الجمع في باب التمييز ليس قاصرًا على الأسماء المتصلة بالفعل ،فالتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع ، فقد استغنوا بالمفرد الجامد عن جنسه في نحو قولهم : عشرون رجلاً [٣]

والخلاصة : أن فعيلاً، وفعولاً من الأسماء المتصلة بالفعل تفرد في موضع الجمع ،لأنها تدل بإفرادها على المثنى والمجموع ،أو يكتفى بإفرادها عن الجمع لدلالتها على الجنس ، وأن التمييز قد اطرد فيه الاستغناء بالمفرد عن الجمع في بيان الأجناس الجامدة نحو : عشرون رجلا ، فلا وجه لتخصيص الفراء ومن تبعه ذلك بالأسماء المتصلة بالفعل .

(١) مثل هذا عند سيبويه قبيح لا ينقاس . انظر الكتاب ١/ ٨٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦٠.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٩/٢٥٠ ، وحاشية الشهاب ٣/١٥٣ .

٥- إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل الواقع خبراً عن غير المفرد

أوجب جمهور النحاة مطابقة النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل لما قبله في الإفراد والتذكير ، وفروعهما نحو : هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين وامرأتين، وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة . (١)

وفي كتاب سيبويه ، إذا قلت : هذا أولُ رجل ، فمعناه :أولُ الرجال ، فاستخفوا بحذف الألف واللام ، وترك بناء الجمع . (٢)

ونُقل عن المبرد جواز إفراد النكرة مطلقًا (٣) تقول : إخوتك أفضل رجل ، بل ذهب صاحب البديع (٤) إلى وجوب الإفراد ؛ لأن النكرة في الحقيقة تمييز أضيف إليها المميَّز تحقيقًا كمائة رجل ، وألف درهم ، وتثنية النكرة مع المثنى ، وجمعها مع الجمع ، إنما جاز قياسًا لا سماعًا . (٥) .

وعلى لزوم المطابقة اختلف جمهور النحاة في توجيه إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل وهي خبر عن الجمع في نحو قوله تعالى (٦) : { وَلَا تَكُونُوا أَوَّل كَافِرٍ بِهِ} . فذهب جماعة منهم: الفراء ، والأخفش (٧) ، والطبري ، وابن عطية ،

---

(١) انظر : تسهيل المقاصد ص ١٣٤،١٣٥ ، والدر المصون ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٣) هذا ما نقل عنه في البحر المحيط ٣٣٢/١ ، والدر المصون ٣١٧/١ ، ونقل عنه في الارتشاف ١١١٤/٣، والتذييل ٢٥/٤ ، والتصريح ١٠١/٢ . أنه لا يجيز الإفراد في المشتق إلا بتأويل موصوف محذوف دال على الجمع .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني ،أكثر أبو حيان من النقل عنه ، خالف في كتابه البديع أقوال النحويين ، وقال السيوطي : ولم أعرف شيئًا من أحواله . انظر البغية ٢٤٥/١ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٢٢/٥ ، والتصريح ١٠٢،١٠١/٢ .

(٦) من الآية رقم (٤١) في سورة البقرة .

(٧) انظر رأي الأخفش في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٣/١.

وابن مالك، وابن عقيل[١]، إلى جواز إفراد النكرة إذا كانت صفة مشتقة ، فالصفة المشتقة (كافر) هنا نائبة عن (من يكفر)، فالمشتق دالٌّ على الوصف وصاحبه ، وصاحبه وهو (من) المحذوفة يجوز في ضميره الإفراد ، وهو معني به الجمع .

قال الفراء : " وقوله: { وَلَا تَكُونُوا أَوَّل كَافِرٍ بِهِ} ، فوحَّد الكافر وقبله جمعٌ ؛ وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ فِي الاسم ؛ إذا كان مشتقًّا من فِعْل، مثل الفاعل والمفعول يرادُ به : ولا تكونوا أول من يكفر، فتحذف «من» ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعلُ عن مثل ما أدّت (من) عَنْهُ من التأنيث والجمع ، وهو فِي لفظ توحيدٍ. ولا يجوز فِي مثله من الكلام أن تقول: أنتم أفضلُ رجلٍ، ولا أنتما خير رَجُل ؛ لأن الرجل يثنى ويجُمع ويُفرد ؛فيُعرَف واحدُه من جمعه، والقائم قد يكون لشيء ولمن فيؤدي عَنْهُمَا وهو موحَّد " . [٢]

فتوحيد النكرة المضاف إليها أفعل وجمعها حسن ، ومنه قول الشاعر :

وإذا هُـــمُ طَعِمُـــوا فَـــأَلامُ طـــاعِمٍ ∴ وإذا هُمُ جاعُوا فشَرُّ جِيَاعِ [٣] .

وقيل: إنَّ أَفْعَل في الآية وفي البيتِ مضافٌ لاسمٍ مفردٍ مُفْهِمٍ للجمع حُذِفَ وبَقيتْ صفتُه قائمةً مَقامَه، فجاءت النكرةُ المضافُ إليها أفْعَل مفردة اعتبارًا بذلك

(١) انظر : جامع البيان ٥٦١/١،٥٦٢ ، والمحرر الوجيز ١٣٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك مالك ٦٢/٣ ، والمساعد ١٨١/٢ .

(٢) معاني القرآن ٣٢/١،٣٣ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٣٢٣/٥ ، والشاهد : جواز إفراد النكرة المضاف إليها أفعل وجمعها وقد أخبر بها عن جمع وهي مشتقة غير جامدة . حيث أفرد (طاعم) وجمع (جياع) .

الموصوف المحذوف، والتقديرُ: ولا تكونوا أولَ فريقٍ أو فوجٍ كافرٍ ، وألأم فريق طاعم . وهذا ما نسب إلي البصريين ، ومنهم المبرد.(١)

وذهب الزمخشري إلى أن التجوز في الجمع ، وأن المعنى : لا يكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ، كقولِك: كساناً حُلَّةً أي: كلَّ واحدٍ منا . (٢)

والخلاصة : أن النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل واجبة المطابقة لما قبله في الإفراد ، والتذكير وفروعهما ، واختلف نقل أبي حيان وغيره عن المبرد فنسبوا إليه جواز إفراد هذه النكرة مطلقًا مخبرًا بها عن غير المفرد ، ونسبوا إليه ـ أيضًا ـ جواز إفرادها ، إذا كانت مشتقة بتأويل حذف موصوف مفرد مفهم للجمع تكون النكرة المفرد وصفًا له ، ونقل عن الغزني لزوم إفراد هذه النكرة مطلقًا ، وأن ما جاء منها غير مفرد فهو من الجائز قياسًا لا سماعًا .

وبهذا يظهر أن كون الاسم متصلا بالفعل لكونه مشتقًا من اسم المعنى مجيز لإفراده مضافًا إليه أفعل التفضيل مخبرًا به عن غير المفرد عند جمهور النحاة بخلاف أسماء الذوات ؛ لأن الاسم المشتق بدلالته على المعنى وصاحبه أغنى عن صاحبه المحذوف سواء أكان متأولا بالموصول العام الذي يدل معناه على الجمع ، أم بالاسم المفرد المفهم لمعنى للجمع .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١١٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٣/١ .

(٢) انظر : الكشاف ص ٧٣ .

المبحث الثالث

اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات وبين المصادر والأوصاف معاً

١ـ إفراد المصدر وما بمعناه من الوصف خبرين عن غير المفرد من أسماء الذوات :

كثر الإخبار باسم المعنى عن اسم العين على سبيل الاتساع والتجوز [١] ، ومنه قوله تعالى : [٢] {أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا} . وقد أتى اسم المعنى مفردًا مع كون المخبر عنه مثنى أو مجموعًا ، فمن الأول قوله تعالى : [٣] { أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا} .

قال أبو عبيدة : " {كَانَتَا رَتْقًا} مجازه مجاز المصدر الذي يوصف بلفظه الواحد والاثنان والجميع من المذكر والمؤنث سواء" [٤]

وقال أبو حيان : " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ {رَتْقًا} بِسُكُونِ التَّاءِ [٥] وَهُوَ مَصْدَرٌ يُوصَفُ بِهِ كَزَوْرٍ وَعَدْلٍ ؛ فَوَقَعَ خَبَرًا لِلْمُثَنَّى "[٦] .

ومن الثاني قوله تعالى [٧]: {وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا } .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٣٦،٣٣٧ ، والمقتضب ، والمقاصد الشافية ٤٣٨/٣ ، والتصريح ٥٨١/١ .

(٢) من الآية رقم (٤١) في سورة الكهف .

(٣) من الآية رقم (٣٠) في سورة الأنبياء .

(٤) مجاز القرآن ٣٧/٢ .

(٥) قرأ الحسن ، وعيسى الثقفي ، وأبو حيوة بفتح التاء . انظر : المحتسب ٦٢/٢ .

(٦) البحر المحيط ٢٨٦/٦،٢٨٧ .

(٧) من الآية رقم (٨) في سورة الأنبياء (عليهم السلام) .

قال الفراء : " وحَّد الجسد ولم يجمعه وهو عربي ؛ لأن الجسد كقولك شيئًا مجسدًا ؛ لأنه مأخوذ من فعل ؛ فكفى من الجمع" (١)

وقال مكي : " والجَسَدُ وُحِّدَ وقَبلَهُ جماعة، لأنه بمعنى المصدر، كأنه قال: وما جعلناهم خلقًا لا يأكلون الطعام." (٢) .

وإنما أفرد المصدر خبرًا عن المثنى والمجموع ؛ لأن المصادر أجناس للمعاني ، كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو : رجل ، وفرس (٣).

وقد أجاز بعض النحاة تثنية اسم المعنى ، وجمعه خبرًا عن المثنى والجمع ، ووصفًا لهما(٤) .

قال ابن يعيش : " واعلمْ أن هذه المصادر إذا أُجريت مجرى أسماء الفاعلين، ووُضعت موضعها، فلك فيها وجهان؛ أجودُهما: أن تتركها على لفظٍ واحدٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنَّث، فتقول: "أنتِ طلاقٌ"، و"أنتما طلاقٌ"، و"أنتم طلاقٌ"، و"أنتنّ طلاقٌ"؛ و"هذا رجلٌ عدلٌ"، و"رجالٌ عدلٌ"، و"نسوةٌ عدلٌ"؛ والآخر: أن تثنّي، وتجمع، فتقول: عَدْلان وعُدُولٌ " (٥) .

وإفراد الاسم المتصل بالفعل خبرًا عن غير المفرد من المثنى والجمع هو الأفصح والأقوى ،حتى ذكر الزمخشري أن الواحد الدال على الجنس أكثر من الجمع فقال :" فإن قلت : كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أريد بالواحد

(١) معاني القرآن ١٩٩/٢ .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٧٣٢/٧ .

(٣) انظر : الخصائص٢٠٦،٢٠٤/٢ ، والكشاف ص ٦٧٣ .

(٤) انظر : الخصائص ٢٠٥/٢ ،٢٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ .

(٥) شرح المفصل ٥٨/١ .

الجنس . والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها. لم يخرج منه شيء. فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع ".[١]

والخبر وصف في المعنى ، فإذا أخبرت أو وصفت فكأنك وصفته بجميع الجنس مبالغة [٢]

قال ابن جني : وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى ، وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنَّثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو: قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضًا للغرض أو كالنقض له. فلذلك قلَّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثًا أو مجموعًا.[٣]

والخلاصة : أن الإفراد هو الأفصح والأقوى في الإخبار بالمصدر وما كان في معناه من الوصف عن المثنى والمجموع من أسماء الذوات ، ووصفها بها إرادة المبالغة ، وذلك بما في اسم المعنى المفرد من إرادة الجنس ، وإلا لما كان هناك معنى للعدول عن الوصف بالمشتق إلى الوصف باسم المعنى نفسه ، وهذا بخلاف أسماء الذوات التي يجب مطابقة الخبر للمخبر عنه فيها .

(١) الكشاف ص ١٥٨ .

(٢) انظر : الخصائص ٢٠٢/٢

(٣) السابق ٢٠٧/٢

٢ ـ الفصل بين المصدر والوصف وما أضيفا إليه، بالظرف والجار والمجرور

المضاف إليه من تمام المضاف ؛ لأنه يقوم منه مقام التنوين ، فكما لا يفصل بين الاسم وتنوينه يكره ـ أيضًا ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .[١] لكن لكن ورد الفصل بينهما بالظرف ، والجار والمجرور كثيرًا في الشعر ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما .[٢] ومن الفصل بالظرف قوله :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي ∴ كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ [٣]

ومن الفصل بالجار والمجرور قوله :

هما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له ∴ إذا خافَ يومًا نَبْوةً فدَعاهما [٤]

وقد ذكر الفراء أن هذا الفصل لا يحسن إذا كان المضاف مصدرًا أو وصفًا أما إذا كان المضاف اسمًا موضوعا ؛ فالفصل أجوز [٥].

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣،٣٢/٢ ،والمقاصد الشافية ١٧٣/٤ ، والتصريح ١/ ١/ ٧٣٢ .

(٢) انظر : الفسر ٥٢٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٠/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والتصريح ١/ ٧٤٣ وهو في المقاصد النحوية ١٣٨٢/٣ . رشني : أمر من راشه :إذا أصلح حاله . والعسيل : مكنسة العطار التي يجمع بها العطر . والشاهد : ناحت يومًا صخرة . حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف(يومًا)

(٤) البيت من الطويل لدُرنا بنت عبعبة ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٠/١، والخصائص ٤٠٥/٢ ٤٠٥/٢ وشرح المفصل ١٨٥/٢ ، والشاهد : أخوا في الحرب من . حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (في الحرب) .

(٥) نسب ابن الأنباري إلى الكوفيين جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور ، وهذا يخالف ما في معاني القرآن للفراء . انظر معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨٢،،٨١/٢ ، والإنصاف ٢/ ٤٢٧.

قال الفراء: " و * كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ *وليس ذَلِكَ حسنًا ، ولو كَانَ اسمًا لكان الَّذِي قالوا أَجْوز. كقولك: أنت صَاحِبُ اليومَ أَلْفِ دينارٍ؛ لأن الصَّاحِب إنَّما يأخذ واحدًا ولا يأخذ الشيئين، والفِعل قد ينصب الشيئين، ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خَفَض جاز إضافته مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يَجوز إلا فِي الشعر". (١)

وذهب جماعة منهم ابن مالك إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور إذا كان المضاف مصدرًا أو وصفًا ، وأجازوا القياس عليه . (٢)

قال ابن مالك : " وفي كلام بعض من يوثق بعربيته: ترك يوما نفسِك وهواها، سعى لها في رداها، ففصل في الاختيار بالظرف، فعلم أن مثله لا حجر على المتكلم به ناظمًا وناثرًا ، وإنما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف ". (٣)

وإنما جعل الفراء الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين أجوز مع غير المصدر ، والوصف ؛ لأن حقهما التسلط على معمولهما ونصبه حتى توهموا نصبه مع الفصل بهما .

(١) معاني القرآن ٢/٨٠،٨١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٧٣ ، والمقاصد الشافية ٤/١٧٣،١٧٤ . والتصريح ١/٧٣٢،٧٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٧٣ .

قال الفراء : " وزعم الْكِسَائي أنَّهم يؤثرونَ النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هُوَ ضارِبُ فِي غير شيء أخاهُ، يتوهَّمُونَ إذ حالوا بينهما أنَّهم نوَّنوا". (١)

والخلاصة : اختلاف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، والجار والمجرور حيث ذهب جماعة منهم الفراء إلى أن الفصل بهما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ،وأن هذا الفصل أجوز إذا كان المضاف غير مصدر أو وصف ، وذهب جماعة منهم ابن مالك أن هذا الفصل جائز في الاختيار شعرًا ونثرًا ويجوز القياس عليه إذا كان المضاف مصدرًا أو مشتقًا منه .

٣- إعمال المصدر ، والوصف المشتق :

الأصل في العمل الأفعال ، والأسماء لا أصل لها في العمل ، والمصدر من جملة الأسماء ؛ وقد سُمع معملا من نحو قوله تعالى (٢) : {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ} ، فذهب بعض النحاة إلى أن إعمال المصدر لشبهه بالفعل إلحاقًا للأصل بفرعه في تضمن حروفه .(٣)

قال عبد القاهر : المصادر أسماء معلقة على أشياء ؛ فهي كالغلام ، والرجل ، والثوب ، والدار في أنها لا أصل لها في العمل ، وإنما تعمل لمشابهتها للأفعال في تضمن حروفها . "(٤)

---

(١) معاني القرآن ٢/٨٠ .

(٢) الآية رقم (١٤) في سورة البلد .

(٣) انظر : الأصول في النحو ١/١٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٠٤.

(٤) المقتصد ١/٥٥٣.

وذهب بعضهم إلى أن المصدر يعمل ؛لأنه أصل ، فهو يطلب المعمول طلب الفعل له ، فأشبه الفعل في طلبه بحسب الوضع .[١]

قال ابن خروف : " وعمل المصدر بحق الأصل ؛ لأنه يطلب ما يطلبه الفعل المأخوذ منه " . [٢]

فأسماء المعاني أشد ملابسة للفعل ؛ فاستحقت العمل بذلك .

وكذلك الوصف لا أصل له في العمل ، وإنما يعمل لمشابهة الفعل في عدة حروفه وحركاته وسكناته ، ولحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث .[٣]

أما أسماء الجواهر والذوات فلا تعمل ،وما ورد مسموعًا من إعمالها فهو لتأولها واستخلاص معاني الوصف فيها ؛ فصارت كالوصف المشبه للفعل سواء أكانت أسماء أعلام ، أم أسماء أجناس ، أم نكرات .[٤]

فمما ورد من إعمالها أعلامًا قوله [٥] :

أَنا أَبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ ∴ ... ...

(١) انظر : التخمير ٣/٩٦ ، والهمع ٣/٤٣ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٦٢٣ .

(٣) انظر : المقتصد ١/٥٠٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٤١٦.

(٤) انظر : الكتاب ٢ /٢٤،٢٩ ،١١٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٤ ، والخصائص ١/١٢١،١٢٢ ، ٣/ ٢٧٠.٢٧٢ .

(٥) البيت من مشطور السريع ، مجهول القائل في الخصائص ٣/ ٢٧٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٠ ، والهمع ٣/٩٠ . والشاهد نصب الظرف باسم الذات لتأوله بالوصف الجواد أو الشجاع .

قال ابن جني : " يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال ؛ فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه، أي : أُشبه أبا المنهال في بعض الأحيان. والآخر أن يكون قد عُرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا ؛ فيصير معناه إلى أنه كأنه قال: أنا المغني في بعض الأحيان، أو أنا النجد في بعض تلك الأوقات. أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو "أبو المنهال" معنى الصفة والفعلية ".[١]

ومن إعمالها وهي أسماء أجناس قولهم :مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، ومررت بقوم عرب أجمعون ، فأسماء الأجناس جرت مجرى المشتق في الوصف بها وإعمالها في الظاهر والمضمر.[٢]

قال سيبويه : تقول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا، ومررت برجل مثلُ الأسد أبوه، إذا كنتَ تشبِّهه "[٣]

ومن إعمال أسماء الذات النكرات قولهم : هذه صحيفة طين خاتمها ، وسرج خَزٌّ صُفَّتُه.[٤]

(١) الخصائص ٣ /٢٧٠، ٢٧١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١١٧،٢٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٣/٢ ، والمقتصد ٢٦٣/١ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨، ٢٩ .

(٤) الخز : ثياب تنسج من الإبريسم (الحرير) .انظر : لسان العرب (خزز) ١١٤٩/١٣ ، والصُّفَّة للسرج ، بمنزلة الميثرة : وطاء محشو يترك على رحل البعير. انظر . لسان العرب(صفف) ٢٧/ ٢٤٦٣ .

قال سيبويه " ولا تقول: مررت بخزٍّ صُفَّتُه، ولا بطينٍ خاتَمُه ؛ لأن هذا اسم.

وقد يكون في الشعر: هذا خاتَمٌ طينٌ ، وصُفَّةٌ خَزٌّ، مستكرَهًا .فالجرُّ يكون في: مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها على هذا الوجه. ومن العرب من يقول: مررت بقاعٍ عرفَجٍ[1] كلُّه، يجعلونه كأنه وصفٌ "[2]

قال السيرافي : " وإذا سمع منهم: صفّته خزّ، تحمل على ليّنة.وقد يقال للشيء اللين: أنه خزٌّ، يريد: لينة، كأنهم قالوا: هو ليّن "[3].

فتؤول في الخز ، وهو جوهر معنى الوصف ، وهو لين ، ولذلك رفع به .

وقال الفارسي : . وقالوا: مررت بقاع عرفج كله. كأنهم قالوا: مررت بقاع خشن كله أو صلب كله "[4]

والحاصل أن أسماء المعاني تعمل لأنها أشد ملابسة للفعل، لأنه مشتق منها ، ولا تعمل أسماء الجواهر إلا على وجه بعيد وهو انتزاع معنى الوصفية ، فتُؤول بالمشتق المحمول على الفعل في العمل .

(١) العرفج : من شجر الصيف ، لين أغبر له ثمرة خشناء . انظر : لسان العرب (عرفج) ٣٢/ ٢٩٠٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢/٣٥٣ .

(٤) الإيضاح ص ٩١.

الخاتمة

بعد عون الله وتوفيقه توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها :

أولاً : أن الفعل عند الكوفيين يطلق ويراد به الأسماء المشتملة على معنى الحدث فيشمل عندهم المصدر، والوصف ، سواء أكان الوصف خبرًا في الاصطلاح أو حالا .

ثانياً : اتفاق أهل البصرة والكوفة على إطلاق لفظ الفعل مرادًا به الحدث في مقابل أسماء الذوات والجواهر، وإن شاع هذا في استعمال الكوفيين عنه عند البصريين .

ثالثاً : للأسماء المتصلة بالفعل أحكام نحوية سائغة ، وهي لا تكون في نظائرها من أسماء الذوات إلا شذوذًا ، من فوات المطابقة ، والفصل ، والاقتران بالحروف

رابعاً: المصدر بخلوه من الدلالة على الذات لا يقع خبرًا لأسماء الذوات إلا مجازًا ، ولكونه لا تأنيث تحته يجوز تذكير فعله، وإن كان مؤنثًا لفظًا ؛ ولدلالته على القليل والكثير بلفظ واحد ساغ أن يوصف به غير المفرد ؛ ولكونه اسم جنس جاز أن يعود الضمير عليه مفردًا ؛ وقد تقدم مثنى ومتعددًا ؛ ولكونه قسيم الفعل في الحدث جاز أن يقع اسم الزمان خبرًا عنه دون الجثة .

خامساً : أن أسماء الذوات الخالية من معنى الفعل لا تعمل عمله إلا بتأول وانتزاع معنى الأوصاف منها .

سادسًا: أن المصدر المنسبك بالفعل والحرف المصدري يجرى مجرى المصدر في عدم جواز الإخبار به عن اسم الذات إلا بتأول.

سابعًا : أن الوصف المشتق لكونه يتضمن ذاتًا مبهمة وحدثًا أشبه الشرط في الإبهام والعموم؛ فساغ اقتران خبره بالفاء وهو اسم لإنَّ .

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

* ابن كيسان النحوي . رسالة ماجستير . إعداد محمد بن حمود الدعجاني . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .(١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م) . المملكة العربية السعودية .
* ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان . تحقيق د / رجب عثمان . مراجعة د/ رمضان عبد التواب . ط الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) . مكتبة الخانجي . القاهرة .
* الأصول في النحو . لابن السراج . تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي . ط الثالثة (١٤١٧هـ .١٩٩٦م) .
* إعراب القرآن . للنحاس . تحقيق د / زهير غازي زاهد . ط الثانية(١٤٠٥هـ –١٩٨٥ م) . عالم الكتب .
* ألفية ابن مالك . ط الأولى (١٤٢٢هـ ٢٠٠١ – مكتبة الآداب .
* أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الأولى (١٣٧٣هـ . ١٩٥٤ م) . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي .
* الأمالي النحوية . لابن الحاجب . تحقيق د/ فخر صالح سليمان – دار عمار الأردن ، دار الجيل . بيروت .
* الانتصار لسيبويه على المبرد . لابن ولاد . تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان . ط الأولى (١٤١٦هـ . ١٩٩٦م) . مؤسسة الرسالة . بيروت .

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البركات الأنباري – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . ط الرابعة . مكتبة السعادة .
* إيضاح شواهد الإيضاح . لأبي الحسن القيسي . تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني . ط الأولى (١٤٠٨هـ –١٩٨٧م) .
* الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق د /إبراهيم محمد عبدالله . ط الأولى .(١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م) دار سعد الدين . دمشق .
* الإيضاح . للفارسي . تحقيق د/ كاظم بحر المرجان . ط الثانية (١٤١٦هـ . ١٩٩٦م) . عالم الكتب . بيروت . لبنان .
* البحر المحيط . لأبي حيان . تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (١٤١٣هـ ١٩٩٣م). دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
* البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع . تحقيق د/ عياد الثبيتي . ط الأولى (١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م) . دار الغرب الإسلامي .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الثانية (١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م) دار الفكر .
* البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات الأنباري . تحقيق د/ عبد الحميد طه، ومصطفى السقا (١٤٠٠هـ –١٩٨٠م) . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
* التبيان في إعراب القرآن . للعكبري . تحقيق/ محمد علي البجاوي . ط الثانية . ١٤٠٧هـ .١٩٨٧م) دار الجيل . بيروت .

* التخمير . للخوارزمي . تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط الأولى . دار الغرب الإسلامي . بيروت .
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان . تحقيق د/ حسن هنداوي . ط الأولى (١٤١٨هـ -١٩٩٧م) دار القلم . دار كنوز إشبيليا .
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك . تحقيق / محمد كامل بركات .(١٣٨٧ هـ . ١٩٦٧ م). دار الكتاب العربي . الجمهورية العربية المتحدة .
* التعريفات . للشريف الجرجاني . (١٩٨٥م) . مكتبة لبنان . بيروت .
* التعليقة على كتاب سيبويه . للفارسي . تحقيق د/ عوض بن أحمد القوزي . ط الأولى(١٤١٠هـ .١٩٩٠م) .
* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . للدماميني . تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدى . ط الأولى . (١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣م)
* التفسير البسيط . للواحدي . تحقيق د / أحمد بن صالح الحمادي وآخرين .(١٤٣٠هـ) . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
* التفسير الكبير . للفخر الرازي . ط الأولى (١٤٠١ . ١٩٨١) . دار الفكر .
* الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي . تحقيق د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين . ط الأولى (١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦ م) مؤسسة الرسالة .
* جامع البيان . للطبري . تحقيق / أحمد محمد شاكر . ط الأولى (١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م) مؤسسة الرسالة .
* الجامع الصحيح . للبخاري . عناية محمد فؤاد عبدالباقي وآخرين . الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) . المطبعة السلفية .

* الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي . تحقيق د/ فخر الدين قباوة . ومحمد نديم فاضل . ط الأولى (١٤١٣هـ . ١٩٩٢م) . دار الكتب العلمية . بيروت .لبنان .
* حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي . دار صادر . بيروت . لبنان
* حاشية الصبان على شرح الأشموني . تحقيق/ محمود بن الجميل . ط الأولى (١٤٢٣هـ.٢٠٠٢ م) مكتبة الصفا .
* الحجة للقراء السبعة . للفارسي . تحقيق / بدر الدين قهوجي . ط الأولى (١٤١١هـ . ١٩٩١ م).
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . للبغدادي . تحقيق / عبدالسلام محمد هارون ، ط الرابعة (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م –) . مكتبة الخانجي بالقاهرة .
* الخصائص . لابن جني . تحقيق / محمد علي النجار . دار الكتب المصرية .
* الدر المصون . للسمين الحلبي . تحقيق د/ أحمد محمد الخراط . ط الأولى (١٤٠٦هـ –١٩٨٦م) دار القلم . دمشق .
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف د / محمد عبدالخالق عضيمة . دار الحديث . القاهرة .
* ديوان لبيد بن ربيعة العامري . دار صادر . بيروت .
* رسالة الغفران . للمعري . تحقيق د/ عائشة عبدالرحمن . ط التاسعة . دار المعارف .

* رسالة الملائكة . لأبي العلاء المعري –تحقيق /محمد سليم الجندي (١٤١٢هـ-١٩٩٢ م) . دار صادر . بيروت .
* زاد المسير . لابن الجوزي . ط الأولى . (١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م . دار ابن حزم . المكتب الإسلامي . بيروت . لبنان .
* السبعة في القراءات . لابن مجاهد . تحقيق د/ شوقي ضيف . دار المعارف .
* سفر السعادة وسفير الإفادة . للسخاوي . تحقيق د/ أحمد محمد الدالي . ط الثانية (١٤١٥هـ .١٩٩٥ م) . دار صادر . بيروت . لبنان .
* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . ط الثانية (١٣٥٨هـ . ١٩٣٩م) مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . تحقيق / محمد باسل عيون السود . ط . الأولى (١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠م) . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
* شرح أبيات مغني اللبيب . للبغدادي . تحقيق / عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق . ط الأولى (١٤٠١ هـ . ١٩٨١م) . دار المأمون للتراث . دمشق
* شرح التسهيل . لابن مالك . تحقيق د/ عبد الرحمن السيد . د/ محمد بدوي المختون . ط الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م) . دار هجر .
* شرح التسهيل . للمرادي . القسم النحوي – تحقيق/ محمد عبد النبي محمد أحمد - ط الأولى (١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦م) مكتبة الإيمان بالمنصورة .

* شرح التصريح أو التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهري . تحقيق / محمد باسل عيون السود . ط الأولى(١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) ـ دار الكتب العلمية . بيروت .
* شرح جمل الزجاجي . لابن خروف . تحقيق د/ سلوى محمد عمر (١٤١٩ هـ) جامعة أم القرى .
* شرح شافية ابن الحاجب . للرضي . تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
* شرح كافية ابن الحاجب . للرضي . تحقيق د / يوسف حسن عمر . ط الثانية (١٩٩٦م) – منشورات جامعة قاريونس . بنغازي . ليبيا .
* شرح الكافية الشافية . لابن مالك . تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي . ط الأولى . (١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢م) . دار المأمون للتراث .
* شرح كتاب سيبويه . للسيرافي . تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلى سيد علي . ط الأولى (٢٠٠٨م) . دار الكتب العلمية . بيروت .
* شرح المفصل . لابن يعيش . تحقيق د/ إميل بديع يعقوب . ط (الأولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١م) . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان
* شرح الوافية نظم الكافية . لابن الحاجب . تحقيق د / موسى بناي العليلي (١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠م) مطبعة النجف .
* علل النحو . لابن الوراق . تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش . ط الأولى .(١٤٢٠ هـ .١٩٩٠م) . مكتبة الرشيد . الرياض .
* الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي . تحقيق / رضا رجب . دار الينابيع – دمشق.

* الكتاب . لسيبويه . تحقيق/ عبد السلام محمد هارون . ط الثالثة . (١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨م) . مكتبة الخانجي. القاهرة
* الكشاف . للزمخشري . باعتناء خليل مأمون شيحا . ط الثالثة (١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩م) . دار المعرفة . بيروت . لبنان .
* الكليات . للكفوي . تحقيق د / عدنان درويش . محمد المصري . ط الثانية (١٤١٩ هـ . ١٩٩٨م) . مؤسسة الرسالة .
* لسان العرب . لابن منظور . تحقيق/ عبدالله على الكبير وآخرين . طبعة دار المعارف .
* مجاز القرآن . لأبي عبيدة . تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي . القاهرة .
مجالس ثعلب – تحقيق/ عبد السلام محمد هارون – دار المعارف.
* مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج – تصحيح / وليم بن الورد – ط الثانية (١٤٠٠ هـ) دار الآفاق الجديدة – بيروت
* المحتسب . لابن جني . تحقيق / علي النجدي ناصف و آخرين (١٤٢٠ هـ .١٩٩٩م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
* المحرر الوجيز . لابن عطية . تحقيق / عبد السلام عبد الشافي . ط (الأولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١م) . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان.
* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة .
* المدارس النحوية أسطورة وواقع . د / إبراهيم السامرائي . ط الأولى (١٩٨٧م) دار الفكر .

* المذكر والمؤنث . لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة .(١٤٠١ هـ . ١٩٨١م) . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة .
* المذكر والمؤنث . للفراء . تحقيق د / رمضان عبد التواب . ط الثانية . مكتبة دار التراث . القاهرة .
* المذكر والمؤنث . للمبرد . تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي .(١٩٧٠م . مطبعة دار الكتب . الجمهورية العربية المتحدة .
* المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل . تحقيق د/ محمد كامل بركات .(١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠م) . دار الفكر . دمشق .
* مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب . تحقيق / ياسين محمد السواس . ط الثانية . دار المأمون للتراث .
* مصطلحات النحوي الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها . د/ عبدالله بن حمد الخثران . ط الأولى (١٤١١ هـ . ١٩٩٠م) ط هجر ،
* المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري . عوض حمد القوزي . ط الأولى (١٤٠١ هـ . ١٩٨١) جامعة الرياض .
* معاني القرآن للأخفش . تحقيق /هدى محمود قراعة . ط الأولى ١٤٠١١ هـ -١٩٩٠م. مكتبة الخانجي القاهرة .
* معاني القرآن . للفراء . تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ط الثالثة (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م) . عالم الكتب .
* معاني القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي (١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤ م) دار الحديث.

* معاني القرآن . للنحاس . تحقيق / محمد علي الصابوني . ط الأولى . (١٤٠٨ هـ .١٩٨٨م) . جامعة أم القرى . مركز إحياء التراث .
* معاني النحو. د/ فاضل صالح السامرائي ـ ط الأولى (١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م) الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر .
* معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . لياقوت الحموي . تحقيق د / إحسان عباس . ط الأولى (١٩٩٣م) دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان .
* مغني اللبيب . لابن هشام . تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع .
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . للشاطبي . تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا .وآخرين . ط الأولى . (١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧م) . مركز إحياء التراث .
* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . للعيني . تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين . ط الأولى .(١٤٣١ هـ . ٢٠١٠م) . دار السلام للطباعة والنشر .
* المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق د/ كاظم بحر المرجان (١٩٨٢ م) دار الرشيد .
* المقتضب . للمبرد. تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط الثالثة . (١٤١٥ هـ .١٩٩٤م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر.
* المقصور والممدود . للفراء . تحقيق / عبد العزيز الميمني وآخرين (١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م) دار قتيبة .

* الهداية إلى بلوغ النهاية . لمكي بن أبي طالب . ط الأولى (١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨م) كلية الدراسات العليا والبحث العلمي . الشارقة . الإمارات .
* همع الهوامع . للسيوطي . تحقيق / أحمد شمس الدين . ط الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة .	١٠٦٥ : ١٠٦٧
التمهيد : أسماء الذوات وأسماء المعاني .	١٠٦٨ : ١٠٧٤
المبحث الأول : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والمصادر .	١٠٧٥ : ١١٠٢
١ ـ عود الضمير مفردًا على المثنى والمتعدد من اسم المعنى.	١٠٧٥
٢. الإخبار بالمصدر عن اسم الذات .	١٠٧٧
٣ ـ الإخبار عن المصدر ونعته بغير المفرد من المثنى والجمع	١٠٨٢
٤. الاستغناء بالزمان عن خبر اسم المعنى .	١٠٨٥
٥. اقتران خبر (إنَّ) بـ (أنِ) المصدرية بعد اسم المعنى .	١٠٨٧
٦ ـ كسرة همزة (إنَّ) و فتحها في الإخبار عن اسم المعنى.	١٠٨٩
٧. تذكير فعل المصدر المؤنث المقدم عليه.	١٠٩١
٨. امتناع حذف عامل المصدر المكرر والمحصور الواقع خبرًا عن اسم المعنى .	١٠٩٤
٩. نصب أسماء الذوات نصب المصادر على إضمار الفعل .	١٠٩٧
١٠. إفراد اسم المعنى المضاف إلى ضمير اسم الجمع وجمعه.	١١٠١

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات والأوصاف.	١١٠٣ : ١١١٧
١. الوصف المعرف مخبرًا به بعد ضمير الفصل أو العماد .	١١٠٣
٢. اقتران الوصف بالفاء خبرًا لـ(إنَّ) واسمها وصف .	١١٠٧
٣ . نصب الاسم الذي بمعني المصدر توكيدًا لمضمون الجملة قبله .	١١١٠
٤. إفراد التمييز المشتق في موضع الجمع .	١١١٢
٥. إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل الواقع خبرًا عن غير المفرد .	١١١٥
المبحث الثالث : اختلاف الحكم النحوي بين أسماء الذوات وبين المصادر والأوصاف معًا.	١١١٨ : ١١٢٦
١. إفراد المصدر وما بمعناه من الوصف خبرين عن غير المفرد من أسماء الذوات .	١١١٨
٢. الفصل بين المصدر والوصف وما أضيفا إليه بالظرف والجار والمجرور.	١١٢١
٣. إعمال المصدر، والوصف المشتق .	١١٢٣
الخاتمة.	١١٢٧ : ١١٢٨
المصادر والمراجع.	١١٢٩ : ١١٣٨
المحتويات.	١١٣٩ : ١١٤٠